الأمم المتحدة

A/C.1/69/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **١٤**

الأربعاء، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا . . . . . (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٤ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سنواصل قائمة المتكلمين المتعلقة بمجموعة ”الأسلحة التقليدية“. وتتضمن القائمة حاليا أسماء ما مجموعه ٥٨ وفدا. ووفقا لبرنامج عملنا والجدول الزمني، من المقرر أن نختتم اليوم نظرنا في هذا البند. لذلك، أحث جميع الوفود مرة أخرى على إيلاء الاهتمام الجاد للحدود الزمنية المقررة بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وبسبع دقائق للإدلاء ببيانات نيابة عن عدة وفود.

السيد ناث (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

إن الهند تتشاطر الشعور بالقلق إزاء التحديات التي تشكلها عمليات نقل الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى الإرهابيين والجهات الفاعلة غير الحكومية، والتي أصبحت تشكل اليوم تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين. وبرنامج عمل الأمم المتحدة يتضمن نهجا واقعيا وشاملا لمواجهة هذه المشكلة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ونلاحظ مع الارتياح اختتام الاجتماع الخامس بنجاح من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، والذي انعقد في نيويورك في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ حزيران/يونيه.

والهند، بوصفها طرفا في اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها الخمسة، لا تزال ملتزمة بهدف هذه الاتفاقية المتمثل في تعزيز دور القانون الدولي الإنساني ومبادئه على نحو تدريجي، مع إقامة توازن بين تلبية الشواغل الإنسانية والاحتياجات العسكرية للدول. وتؤيد الهند رؤية عالم خال من تهديد الألغام الأرضية، وهي تلتزم بالقضاء على الألغام

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الأرضية المضادة للأفراد في نهاية المطاف. وشاركت الهند بصفة مراقب في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية أوتاوا، الذي انعقد في مابوتو من ٢٣ إلى ٢٧ حزيران/يونيه.

وشاركت الهند في اجتماع الخبراء التابعين لاتفاقية الأسلحة التقليدية بشأن منظومات الاسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، الذي انعقد في أيار/مايو، وهي تدعم مواصلة المناقشات في إطار الاتفاقية خلال عام ٢٠١٥ وفقا لولاية متفق عليها. وفي رأينا، ينبغي تقييم منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ليس من حيث توافقها مع القانون الدولي فحسب، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ولكن أيضا من حيث تأثيرها على الأمن الدولي إذا تم نشر منظومات الأسلحة هذه. ونود لعملية اتفاقية الأسلحة التقليدية أن تخرج من هذه المناقشات وهي معززة، الأمر الذي يسفر عن زيادة الضوابط المنهجية الراسخة في القانون الدولي بشأن الصراعات المسلحة الدولية، بطريقة لا تؤدي إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين الدول، أو إلى التشجيع على استخدام القوة الفتاكة لتسوية الصراعات الدولية لمجرد احتمال وقوع عدد أقل من الإصابات في جانب واحد، أو لأن استخدامها يمكن أن يكون بمنأى عما يمليه الضمير العام.

وتؤيد الهند الصكّين الرئيسيين اللذين يعززان الشفافية في مجال التسلح: سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة بشأن النفقات العسكرية.

وتعتمد الهند ضوابط وطنية قوية وفعالة لتنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية. وهي تجري تقييما كاملا ودقيقا لمعاهدة تجارة الأسلحة من منظور مصالحنا الدفاعية والأمنية وسياستنا الخارجية. وأثارت الهند أثناء المفاوضات مخاوف بشأن عدد من جوانب القصور التي ظلت موجودة في النص النهائي. ويبقى أن نرى إذا كان لدخول المعاهدة حيز النفاذ أثر مفيد على وقف تدفق الأسلحة التقليدية إلى الجهات المسلحة من غير الدول والجماعات الإرهابية، لا سيما في بعض أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي تشكل اليوم تهديدا رئيسيا للسلم والأمن الدوليين.

إن ما قرأته للتو هو نسخة مختصرة من بيان معد سلفا، وقد جرى تعميم النص الكامل في القاعة، وسوف يكون متاحا أيضا على نظام الخدمات الموفّرة للورق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الاستوائية لعرض مشروع القرار المعنون ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أنضم إلى الذين تكلموا في هذه الجلسة والجلسات السابقة للإعراب لكم، سيدي الرئيس، ولزملائكم في مكتب اللجنة الأولى عن تهانينا الصادقة. إن ما تتحلون به من مهارة وتفان وحسن قيادة خلال المناقشات الحساسة في اللجنة قد سمحت لها بأن تكون مثمرة وملهمة جدا لنا جميعا، نحن الذين نتطلع إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيميائية أو البيولوجية – أي الذين يسعون إلى إقامة عالم يسوده السلام والوئام بين الأمم، الأمر الذي يعدُ بتحقيق التنمية المستدامة للجميع، لا سيما في البلدان النامية.

وانطلاقا من هذا السياق، فإنني أتكلم باسم بلدان وسط أفريقيا دون الإقليمية لعرض مشروع قرار بعنوان ”تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا“. وقد قدّمت منطقتنا مشروع قرار كهذا في الدورات السابقة للجمعية العامة، تمّ اعتماد جميعها بتوافق الآراء. وعرض الممثل الدائم لتشاد المشروع في اللجنة الأولى في الدورة الثامنة

والستين للجمعية العامة. وفي هذه الدورة، فإنني أحظى بهذا الشرف.

بشكل عام، إن مشروع القرار الذي جرى تقديمه إلى اللجنة وتعميمه على الدول الأعضاء حسب الأصول الواجبة يسعى إلى المشاركة والمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها والمتاجرة فيها؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف وكره الأجانب والقرصنة والاتجار بالبشر؛ وتعزيز منع نشوب الصراعات وحلها من خلال المفاوضات والوسائل السلمية؛ ومكافحة المرتزقة. وهو يفعل ذلك بغرض كفالة أن يسود السلام والاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد في وسط أفريقيا، وتوفير مناخ يفضي إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في جميع بلدان منطقتنا دون الاقليمية.

هذه هي المثل العليا والالتزامات التي تؤيدها منطقتنا دون الإقليمية من خلال مشروع القرار هذا الذي يؤكد من جديد تصميمنا القاطع على الانضمام إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمكافحة الشرور التي تحيق بالبشرية اليوم، وتشكل لها التحدي الأكبر. وقد تمّ للتو إضافة وباء إيبولا إلى هذه القائمة. وتعرب بلدان منطقتنا دون الإقليمية، وسط أفريقيا، عن تضامننا مع البلدان الثلاثة المجاورة لنا، سيراليون وغينيا وليبريا، ودعمنا لها في كفاحها ضد هذا الوباء.

ومشروع القرار هذا الذي تقدمه دول وسط أفريقيا يكاد لا يختلف عن مضمون مشاريع القرارات التي جرى تقديمها في الدورات السابقة، باستثناء إضافة بعض المعلومات المستكملة بشأن الأحداث التي وقعت منذ اتخاذ القرار الأخير في الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. لذلك، نناشد اللجنة الأولى التعاون والتفهم المعتادين منها للنظر في مشروع القرار هذا واعتماده بتوافق الآراء، كما كان الحال في الماضي.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سأتناول في ملاحظاتي بإيجاز عدة مسائل منفصلة هي: معاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية الأسلحة التقليدية، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وتدمير الأسلحة التقليدية، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنظومات الدفاع الجوي المحمولة. وسيُنشر البيان الكامل للولايات المتحدة على موقع الأمانة العامة الشبكي QuickFirst.

وأود أن أبدأ بمعاهدة تجارة الأسلحة. يسرني أن أذكر أنَّ المعاهدة قد اجتازت عتبة ٥٠ دولة طرفاً وسيبدأ نفاذها في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. والولايات المتحدة تدعو جميع البلدان التي لم توقِّع عليها إلى التفكير في القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وهي تُحيِّي عرض المكسيك استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف. والمؤتمر سيتخذ قرارات بشأن النظام الداخلي والقواعد المالية وإنشاء الأمانة التي ستُسهم في تحديد مستقبل المعاهدة. ولا بُدَّ من تنفيذ المعاهدة بأسلوب منفتح وشفاف وشامل. وكلما كثر عدد الدول الأطراف في المعاهدة والموقِّعة عليها، ستصبح المعاهدة أقوى. ويتعين علينا أن ندرك أنَّ الدول في مراحل مختلفة من إعداد أنظمة المراقبة الوطنية المطلوبة بموجب المعاهدة، ومن القدرة على التوقيع و/أو التصديق على المعاهدة.

ويتعين أن تكون لدى الدول المعنية وأعضاء المجتمع المدني القدرة على مراقبة العملية. ولا بُدَّ للدول التي التزمت بالمعاهدة أن تكون قادرة على المشاركة في عملية المعاهدة إلى أقصى حدٍّ ممكن. ومن جانبها، ستدعم الولايات المتحدة المكسيك وغيرها من الدول المعنية في السعي إلى نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف، والذي سيُرسي الأسس لمعاهدة ترقى إلى مستوى توقعاتنا كلها.

إنَّ الولايات المتحدة طرف متعاقد سام في اتفاقية الأسلحة التقليدية وجميع بروتوكولاتها. ونحن نعتبر الاتفاقية

بمثابة صك هام استطاع أن يجمع بين دول ذات شواغل أمنية وطنية متنوعة. وإننا نتطلع إلى اجتماعات الأطراف المتعاقدة السامية في تشرين الثاني/نوفمبر، وإلى وضع برنامج عمل لعام ٢٠١٥ لدعم تحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذ جميع بروتوكولاتها.

أعلنت الولايات المتحدة في عام ٢٠١٤ عن عدة تغييرات هامة في سياستها حيال الألغام المضادة للأفراد. فقد أعلنت في حزيران/يونيو أنها لن تنتج أو تحصل على أية ذخائر مضادة للأفراد، لا تتوافق مع اتفاقية أوتاوا في المستقبل، بما في ذلك عن طريق استبدال تلك الذخائر عند انتهاء صلاحيتها في السنوات المقبلة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة أنها تكيف سياستها المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد خارج شبه الجزيرة الكورية مع المتطلبات الرئيسية للاتفاقية. وهذا يعني أنَّ الولايات المتحدة لن تستخدم ألغاماً مضادة للأفراد خارج شبه الجزيرة الكورية؛ ولن تساعد أو تشجع أو تحثّ أي طرف خارج شبه الجزيرة الكورية على المشاركة في نشاط محظور بمقتضى اتفاقية أوتاوا؛ وأنها ستتعهَّد بتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد، غير المطلوبة للدفاع عن جمهورية كوريا.

إنَّ هذه التدابير تشكل خطوة إضافية للدفع قدُماً بالأهداف الإنسانية لاتفاقية أوتاوا. ومع أننا لا نغيِّر حالياً سياستنا بخصوص الألغام المضادة للأفراد في ما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، حيث تحكم إجراءاتنا هناك ظروف فريدة، فإننا سنواصل العمل لإيجاد السبُل التي من شأنها أن تتيح لنا الانضمام إلى الاتفاقية في نهاية المطاف.

إن الولايات المتحدة هي أيضاً أكبر داعم مالي منفرد في العالم للعمل الإنساني المتعلق بالألغام، وتبقى ملتزمة بالقضاء على الأسلحة التقليدية والذخائر غير الآمنة أو المعرضة للخطر. ومنذ عام ١٩٩٣، قدَّمنا أكثر من ٣,٢ بليون دولار لأكثر من ٩٠ بلداً لتدمير الأسلحة التقليدية، بما يشمل إزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة والتخلص من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر.

وتُواصل الولايات المتحدة حثَّ الدول الأعضاء على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصكّ الدولي للتعقُّب. وكما أشارت الوفود في الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين والمعقود في حزيران/يونيه، هناك الكثير ممَّا يجب عمله. ونحن نتطلع إلى المناقشات التي ستجري في حزيران/يونيه ٢٠١٥ بين الخبراء التقنيين المعنيين بالتكنولوجيا الناشئة في مجالات الوسم التعقُّب وحفظ السجلات.

نظراً لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط وأفريقيا، توفرت للإرهابيين إمكانات غير مسبوقة للحصول على منظومات دفاع جوي محمولة، والتي تشكل تهديداً خطيراً للطيران المدني والعسكري في جميع أرجاء العالم. والولايات المتحدة تتعاون مع الشركاء في أنحاء العالم لتأمين هذه القذائف وحماية الأهداف التي يسعى الإرهابيون إلى مهاجمتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا الذي سيعرض مشروع القرار المُعنْوَن ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشرِّفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية. والمجموعة تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في إطار مجموعة الأسلحة التقليدية بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.11).

إنَّ المجموعة الأفريقية لا تزال تشعر بالقلق العميق إزاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتصنيعها وحيازتها وتداولها وتكديسها المفرط وانتشارها

بالتالي في مناطق عديدة من العالم، ولا سيما أفريقيا. وتُواصل المجموعة تأكيد أهمية التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا السياق، ترحب المجموعة بالانعقاد الناجح في عام ٢٠١٤ للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين، وتهنِّئ رئيسه، السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان.

وتمضي المجموعة في التشديد على أنَّ التعاون والمساعدة الدوليين أساسيان للتنفيذ الكامل لبرنامج العمل. ونحن نعتبر التنفيذ الكامل لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقُّب بمثابة عناصر رئيسية لتوطيد الأمن في الأجل الطويل وتهيئة الظروف المواتية للأمن والتنمية المستدامة في أفريقيا. وتسترشد الدول الأفريقية حقاً بجهود التصدي لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في القارة ضمن إطار برنامج العمل.

والخفض الفعلي للنفقات العسكرية من قِبَل البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة، عملاً بمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلُّح، سيكون تدبيراً حقيقياً لبناء الثقة. وفي هذا الصدد، نحثُّ البلدان على تكريس مواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العالمية، ولا سيما مكافحة الفقر والمرض.

إنَّ المجموعة الأفريقية ترحب باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة لإعداد صكٍّ ملزم قانوناً، يلتزم بأعلى المعايير العامة الممكنة للنقل الدولي للأسلحة التقليدية. وعقب بدء نفاذ المعاهدة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، تودُّ المجموعة أن تؤكد أنَّه ينبغي تنفيذها باتباع نهج متوازن وموضوعي بغية ضمان حماية مصالح جميع الدول لا مصالح الدول المنتجة والمصدِّرة الرئيسية على الصعيد الدولي وحدها. والتنفيذ الكامل والمتوازن للمعاهدة يمكن تحقيقه عملياً بالتعاون المعقول. وتؤكد المجموعة مجدداً أيضا الحقوق السيادية للدول في الحصول على الأسلحة التقليدية وقطع غيارها ومكوِّناتها وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن النفس وتلبية احتياجاتها الأمنية، عملاً بميثاق الأمم المتحدة.

وتُقِرُّ المجموعة الأفريقية بأنَّ نظام النقل غير المنظم للأسلحة التقليدية يؤجج الاتجار غير المشروع ويتيح وصول مستخدمين غير مرخص لهم وجهات من غير الدول إلى تلك الأسلحة. لذا، تحثُّ المجموعة مورِّدي الأسلحة الرئيسيين على التصديق على المعاهدة والتمسُّك بها فور بدء نفاذها.

وتسعى المجموعة الأفريقية إلى إثارة مسألة الأسلحة ذاتية التشغيل المطروحة منذ زمن. فتصنيع منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل عمل يثير مسائل أخلاقية وقانونية وأدبية وتقنية تتعلق بالقانون الدولي الإنساني وقانون الحقوق الدولي.

وتودّ المجموعة الأفريقية أن تؤكد الأهمية الأساسية للإرادة السياسية في التصدي لتحديات الانتشار والاستخدام غير المشروعَين للأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أنه ينبغي لنا الاسترشاد في مداولاتنا في الأيام المقبلة بضرورة إحراز تقدم في أعمال اللجنة الأولى وتعزيز قضية السلام. وتنوِّه المجموعة بأنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وبمساعدته لدول أفريقية عديدة في إعداد مختلف الاتفاقيات المتَّفَق عليها بين أطراف متعددة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها وجميع قطع غيارها ومكوِّناتها. وينبغي لهذه الجهود أن تكون موازية لتلك التي تبذلها المراكز المناظرة في مناطق أخرى في هذا الشأن. وهذه النقطة الأخيرة هامة جداً.

أخيراً، يود وفد نيجيريا، بالنيابة عن الدول الأفريقية، أن يعرض مشروع القرار المُعْنْوَن ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا“. وقد سبق تعميمه على الوفود. ونلاحظ مع الارتياح التأييد الساحق للقرار في

الدورات الماضية للجمعية العامة. وإنني أدعو جميع الوفود إلى مواصلة تأييده.

إنَّ تقديم مشروع القرار هو، بين أمور أخرى، لضمان مضاعفة الجهود بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح ودعم الدول الأفريقية في التصدي لتحديات انتشار الأسلحة.

السيد الجويلي (مصر): يلقي وفد جمهورية مصر العربية هذه الكلمة بالنيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. وتنضمّ المجموعة إلى البيان الذي ألقاه ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (A/C.1/69/PV.11).

ترحب المجموعة العربية بالانعقاد الناجح لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتعرب عن تقديرها لجهود رئيس الاجتماع، السفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. وقد شاركت المجموعة العربية بفعالية في هذا الاجتماع، وهي تؤكد استمرار التزامها ببرنامج العمل وصكّ التعقُّب الدولي، واحترام نطاقهما طبقاً لنص الوثيقتين.

تودّ المجموعة العربية كذلك أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بُذلت لإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، التي أقرَّتها الجمعية العامة بالتصويت (القرار ٦٧/٢٣٤ باء). وتشير إلى أنَّ المجموعة حرصت على المشاركة بفعالية في التفاوض بشأن المعاهدة. وإذ توشك المعاهدة على دخول حيز النفاذ، فإنَّ المجموعة العربية تشدِّد على أنَّ تنفيذ المعاهدة يجب أن يتَّسق مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يحترم الحقَّ المشروع للدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على السلامة الإقليمية وحقّ تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضي الغير، وما يترتب على ذلك من حقٍّ في إنتاج الأسلحة التقليدية وتصديرها واستيرادها ونقلها.

كما تؤكد المجموعة على المسؤولية الخاصة للدول المصدِّرة للأسلحة، ومراعاة التوازن في المسؤوليات بين الدول المصدِّرة للأسلحة وتلك المستوردة لها. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة العربية حق الدول السيادي في حيازة الأسلحة التقليدية وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها للدفاع عن نفسها ولاحتياجاتها الأمنية، كما تؤكد ضرورة عدم فرض قيود غير مبرَّرة على مثل تلك الأسلحة. وتدعو مرة أخرى إلى التعامل مع الاختلال الكبير القائم في إنتاج الأسلحة التقليدية وامتلاكها، بين الدول الصناعية والدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية.

وتعرب المجموعة العربية عن قلقها إزاء ما تبقَّى من متفجِّرات وألغام على أراضيها، ولا سيما الألغام الأرضية التي ما برحت تسبِّب أضراراً إنسانية ومادية، وتُعيق خطط التنمية في بعض الدول العربية. وهي تدعو الدول المسؤولة عن وضع هذا الألغام، وعن ترْك المتفجرات خارج أراضيها، إلى التعاون مع الدول المتضررة، بما يتضمن تبادل المعلومات والخرائط التي توضح مواقع هذه الألغام والمتفجرات، وتقديم المساعدة الفنية، وتحمُّل نفقات إزالتها، وتعويض الدول عن أية خسائر سبَّبتها.

إنَّ التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال تطوير الروبوتات المستقلة القاتلة تدفع المجتمع الدولي إلى التفكير مليّاً في الآثار الإنسانية والقانونية لاستخدامها، ومدى توافق ذلك مع القانون الدولي الإنساني. ومن ثم، تدعو المجموعة العربية إلى مراجعة آثارها المحتمَلة وسنِّ اللوائح المنظِّمة والمقيِّدة لحيازتها وتطويرها واستخدامها قبل أية برامج لنشر أو استخدام تلك الأنظمة.

السيدة ديل سول دومينغويس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): من المؤسف أنَّ القوة التدميرية للأسلحة التقليدية تتعاظم في العالم كل سنة، بينما تصبح هذه الأسلحة أكثر

تطوراً وفتكاً. ونلاحظ مع القلق أنّ الأولوية في المنتديات الدولية تُعطَى غالباً للمناقشة بشأن فئات معيَّنة من الأسلحة التقليدية، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، على حساب سواها، مثل الأسلحة التقليدية المتطورة، ذات الآثار الشديدة والمدمِّرة.

وهناك اختلال كبير بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بشأن إنتاج الأسلحة التقليدية وامتلاكها والاتجار بها. فعلى الدول الصناعية أن تخفِّض كثيراً إنتاج وتجارة هذه الأسلحة بهدف توطيد السلام والأمن الدولي والإقليمي. وكوبا تدافع عن حق الدول المشروع في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستيرادها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها للأمن والدفاع المشروع عن النفس، عملاً بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، ندعم اعتماد أساليب أكثر فعالية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

هناك تداعيات اجتماعية وإنسانية واقتصادية حادّة على بلدان عديدة من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكِّل خطورة على حقها في الحياة والسلام والتنمية المستدامة. وإننا نؤكد مجدداً الانطباق الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه وصلاحيته وأهميته. وهناك حاجة إلى مزيد من التقدم في تعزيز وتدعيم المساعدة والتعاون الدوليين في هذا المجال. وتعتقد كوبا أنه يتعين علينا معالجة الأسباب الجذرية التي تولد الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بغية القضاء عليه.

والاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية يستتبعه أعمالاً شريرة مثل العنف والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر واستعصاء إمكانية الحكم. وحين بدأ المجتمع الدولي التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، كانت أمامه فرصة تاريخية لإنهاء هذا البلاء. لكنَّ كوبا ترى أنَّ المعاهدة التي اعتُمِدت لم تكن متناسبة مع مطالب الدول واحتياجاتها العادلة. إنها صكٌّ غير متوازن يحابي الدول المصدِّرة للأسلحة التقليدية، محدداً امتيازات ضارة بالمصالح المشروعة للدول الأخرى، بما يشمل الدفاع والأمن القومي. وبالمقابل، فإنَّ المعايير المنشأة لتقييم عمليات النقل ذاتية، ولذا يسهل التلاعب بها.

إنَّ كوبا تُولي أولوية عليا لاتفاقية الأسلحة التقليدية نظراً للمساهمة البارزة التي قدمتها لتطوير أحكام القانون الدولي الإنساني ذات الصلة بالاهتمام الكافي بالمصالح الأمنية للدول الأطراف في الاتفاقية. وقد كانت تلك العلاقة حجر الزاوية في أداء الاتفاقية لوظائفها على النحو المناسب، وفي كيفية معالجتنا للشواغل الملحة للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بأسلحة تقليدية معينة. ويشارك بلدي بنشاط في عمل الاتفاقية من خلال امتثاله الصارم لالتزاماتنا المحددة بموجب ذلك النظام القانوني الدولي، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية التي نحن طرف فيها. فكوبا دولة طرف في الاتفاقية وبروتوكولاتها الأول والثاني والثالث والرابع والخامس، كما أننا قد صدقنا على تعديل المادة ١ من الاتفاقية.

وتسارونا شكوك خطيرة حول ما إذا كانت هناك إمكانية حقيقية للامتثال إلى قواعد القانون الإنساني الدولي ومبادئه وإنفاذها عند نشر نظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. فهذه الأسلحة تجعل التباين بين البلدان الغنية والفقيرة أكثر وضوحا من أي وقت مضى، نظرا لأن الدول المتقدمة فقط هي التي تستطيع تحمل تكلفة هذه التكنولوجيا. وينبغي أن نواصل مناقشة هذه المسألة بهدف اعتماد صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة الذاتية التشغيل حتى قبل أن تستعمل، وذلك في إطار الأمم المتحدة أو الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. كما تؤيد كوبا بقوة حظر الذخائر العنقودية وإزالتها كليا نظرا لأنها لا تتفق مع مبادئ القانون الإنساني الدولي ومعاييره.

السيد جيراسيموفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد بيلاروس أن يضم صوته إلى أصوات الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم للرئاسة، متمنياً لكم كل النجاح.

وفي إطار المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية، يود وفد بيلاروس أن يركز على مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث إنها واحدة من أولويات بيلاروس المتعلقة بالأمن الدولي وتحديد الأسلحة. وقد اتبعت حكومة بلدي نهجا شاملا للوفاء بالتزاماتها في هذا المجال، بما في ذلك تلك التي تستند إلى برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

أن المعلومات المتعلقة بالجهود الوطنية التي تبذلها بيلاروس للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مبينة بالتفصيل في آخر تقرير وطني قدمناه هذا العام. وقد نجحت بيلاروس في إنشاء إطار عمل قانوني فاعل لتنظيم تجارة تلك الأسلحة. ولدينا نظام فعال للرقابة على الصادرات، وهياكل عسكرية وحدودية وهياكل لإنفاذ القانون ذات فعالية، وهيئات جمركية وهيئات لمنح التراخيص. وتشكل هذه التدابير مجتمعة عائقا يمكن الاعتماد عليه أمام الانتشار المنفلت للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تسهم من خلالها بيلاروس في الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أنه من غير المقبول أن تقع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المأذون بها في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول غير المأذون لها بذلك. وبالتالي ربما ينبغي لنا أن نكون أكثر حذرا في نهجنا المتبع لإصدار التراخيص للوسطاء. فعلى سبيل المثال، هناك ثلاث شركات فقط في بيلاروس لها الحق في إجراء علاقات تجارية بشأن السلع ذات الصلة بالأغراض العسكرية. وندعم الجهود الرامية إلى تحسين الحفاظ على الأمن وإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال المشاريع الدولية والتعاون الإقليمي، الأمر الذي يمثل أحد الشروط الهامة لتحقيق تنفيذ أكثر اكتمالا وفعالية لبرنامج العمل.

وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي لنا تحقيق الاستفادة الكاملة من قدرات التعاون الدولي والإقليمي. فمنذ عام ٢٠٠٧ ما فتئت بيلاروس تنفذ بنجاح مشروع مشترك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرمي إلى تحديث نظم لتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ١٣ مرفقا تديره وزارة الدفاع لدينا. ونحن ممتنون لجميع البلدان المانحة التي اضطلعت بدور نشط في تمويل المشروع في مراحل مختلفة من تنفيذه، وهي إسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، واليونان. ونشعر بالامتنان بوجه خاص للاتحاد الأوروبي على مساهمته المالية الكبيرة. ويسعد بيلاروس أن ترحب بمجموعة أوسع من الجهات المانحة للمشروع، بغض النظر عن مستوى ما يقدموه من دعم. وبوصفها مستفيدا أصيلا من المساعدة المالية، فقد أصبحت بيلاروس نفسها – كجزء من تنفيذ المشروع – جهة مانحة للمساعدة التقنية فيه.

وفي إطار المشروع البيلاروسي، قمنا بتطوير برامجيات من أجل التشغيل الآلي لعمليات حفظ السجلات للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثارت اهتماما خاصا في بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أعربت بيلاروس عن رغبتها في مشاركة البرامجيات مع البلدان المهتمة وقد وفرتها بالفعل مجانا لثماني دول من الدول الأعضاء في المنظمة. وفي مينسك عام ٢٠١٣، نظمت وزارة الدفاع لدينا – بالاشتراك مع الأمانة العامة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا – حلقة دراسية تدريبية لتلك البلدان بشأن استعمال البرامجيات، وذلك بدعم مالي

من الاتحاد الأوروبي. ونرى أن نقل البرامجيات الخاصة بحفظ السجلات وتخزين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للبلدان المهتمة باعتباره إسهام من بيلاروس في العمليات الإقليمية والعالمية لمنع الانتشار غير المشروع لهذه الأسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا ليعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.33.

السيد سيمون – ميشيل (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13).

لقد أُحرز تقدم كبير هذا العام في مجالي نزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة. وينبغي لنا بطبيعة الحال أن نرحب بذلك، حيث إن قضايا الأسلحة التقليدية لا تقل أهمية عما كانت عليه في أي وقت مضى. فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تتسبب اليوم في إحداث أكبر عدد من الإصابات في جميع أنحاء العالم، كما أن لها أثر مزعزع للاستقرار على نحو عميق وتشكل عائقا أمام تحقيق التنمية في الدول الهشة للغاية.

وقد رحبنا العام الماضي باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، ويسرنا هذا العام أن نراها تدخل حيز النفاذ. وتبين السرعة التي تم التوصل بها إلى عتبة ٥٠ تصديقا مدى الفائدة المنشودة من المعاهدة والحاجة إليها. وتود فرنسا أن تذكر الدعم الذي قدمته من أجل ترشيح جنيف مقرا للأمانة العامة للمعاهدة حيث إنها تفي بعدة معايير ذات صلة، بما في ذلك وجود عدد من الخبراء في نزع السلاح وتحديد الأسلحة، والقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، والتجارة، فضلا عن وجود المنظمات العاملة في تلك المجالات.

وسيكون تنفيذ المعاهدة أمرا حاسما، كما تم التأكيد عليه في الإعلان الختامي لمؤتمر قمة الإليزي للسلام والأمن في أفريقيا الذي عقد في باريس في ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وتحقيقا لهذه الغاية، نظمت فرنسا حلقة دراسية في باريس يومي ٢ و ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بالشراكة مع بلدان أفريقية ومنظمات إقليمية، بشأن متطلبات تنفيذ المعاهدة. وسنقدم المساعدة أيضا لتمويل دورة تدريبية باللغة الفرنسية عن هذا الموضوع ستعقد في مركز جنيف للسياسات الأمنية في كانون الأول/ديسمبر. وأخيرا، ستقوم فرنسا بالإشراف على ترجمة الاستنتاجات التي خلص إليها الاجتماع التحضيري للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة المعقود في المكسيك في أيلول/سبتمبر إلى اللغة الفرنسية.

ويشكل تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المخزونات القائمة إلى الأسواق غير المشروعة تهديدا للأمن العالمي والإقليمي.

وفي هذا السياق، ترحب فرنسا باعتماد الوثيقة الختامية بتوافق الآراء لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتقوم فرنسا بصفتها الوطنية بإقامة مشاريع لتأمين مستودعات الأسلحة وتدمير فائض الذخائر في مالي وكوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وجنوب السودان.

كما أجريت في عام ٢٠١٤ مناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة. وقد سمحت لنا الولاية المعتمدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بعقد أربعة أيام من المناقشات الموضوعية بشأن هذه المسألة الناشئة. وأتاحت لنا الاجتماعات النظر بمزيد من التعمق في الجوانب التقنية والقانونية والأخلاقية والتشغيلية لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. ومن دواعي فخري أني ترأست تلك المناقشات، وهو ما بين أن اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة يمكن أن تتصدى لتحديات المستقبل.

وفي اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية الذي سيعقد الشهر المقبل، ستدعم فرنسا تجديد الولاية لاجتماع آخر للخبراء في عام ٢٠١٥.

وأيضاً في إطار اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، ستنسّق فرنسا المناقشات بشأن مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في عام ٢٠١٥ بالتنسيق مع مولدوفا. إن الأجهزة المتفجرة المرتجلة هي تهديد متزايد يكتسب أبعاداً مثيرة للجزع. ويمكن لفريق الخبراء المعني بالبروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة أن يسهم بقيمة مضافة حقيقية بشأن هذه المسألة.

وأخيراً، أود أن أهنئ العراق على انضمامه إلى الاتفاقية، وتعديلها وبروتوكولاتها الخمسة. يبين هذا الانضمام استمرار التقدم المحرز في تحقيق عالمية الاتفاقية.

إن فرنسا، بصفتها الرئيس المنتهية ولايته لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية، قد عرضت مشروع القرار بشأن اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة (A/C.1/69/L.33) على اللجنة الأولى. وكما جرت العادة، فإن النص يأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في إطار الاتفاقية. وكما في السنوات السابقة، نود أن نرى مشروع القرار يعتمد بتوافق الآراء.

إن الأزمات في شتى أنحاء العالم واستمرار استخدام الأسلحة التي لها عواقب إنسانية غير مقبولة هما تذكير بأهمية اتفاقية حظر أسلحة تقليدية معينة، واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتفاقية الذخائر العنقودية. وتدين فرنسا استخدام الأسلحة الحارقة والعنقودية في سورية وتدعو سورية إلى الانضمام إلى اتفاقيات نزع السلاح الإنسانية ذات الصلة.

السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، أود أن أؤيد البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والذي ألقي بعد ظهر أمس (انظر A/C.1/69/PV.13).

وأود أن أضيف نقطتين فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية لهما أهمية بالنسبة لوفد بلدي.

أولاً، أود أن أعرب عن ارتياحنا للنتائج الناجحة لما يسمى ”السباق نحو الـ ٥٠ تصديقاً الأولى“ لمعاهدة تجارة الأسلحة. ويُظهر السباق، الذي لم يسبق له مثيل في وتيرته ونتج عنه أكثر من ٥٠ تصديقاً في غضون سنة واحدة، دعماً دولياً واضحاً للمعاهدة الدولية التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية والتكنولوجيا والمعدات الخاصة بها. وتثني سلوفينيا على جميع الدول التي صدقت على المعاهدة ومكنتها بذلك من الدخول في حيز النفاذ، والذي سيحدث في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. إن سلوفينيا فخورة بأنها أسهمت في ذلك بإيداع صك التصديق عليها من طرفها في ٣ نيسان/أبريل مع مجموعة من عدة بلدان أخرى. وفي هذا السياق، أود أن أكرر دعم سلوفينيا الكامل لمشروع القرار المقترح من الأرجنتين، فنلندا، كوستاريكا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الوارد في الوثيقة A/C.1/69/L.32.

وتتطلع سلوفينيا إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف، المقرر عقده في المكسيك في عام ٢٠١٥. ونحن نشعر بالامتنان لحكومة المكسيك لاستضافتها الاجتماع التحضيري الأول في أيلول/سبتمبر، وإلى حكومة ألمانيا التي ستستضيف الاجتماع التحضيري المقبل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في برلين. تؤيد سلوفينيا اتباع نهج شامل للجميع ينبغي أن يمكّن من المشاركة الواسعة النطاق من الدول الأطراف والموقعة على المعاهدة والمجتمع المدني، بما في ذلك ممثلي الصناعة في المؤتمر الأول للدول الأطراف. ونأمل أن نعتمد، في المؤتمر الأول للدول الأطراف في المكسيك، القرارات ذات الصلة التي من شأنها تمكين التنفيذ الكامل للمعاهدة، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن مقر أمانتها الدائمة.

والتحدي التالي أمامنا هو السباق نحو الـ ٥٠ تصديقاً الثانية في غضون السنة القادمة. ومع الدول الأطراف الجديدة،

سنخطو خطوة جديدة إلى الأمام نحو تحقيق عالمية المعاهدة. وندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن أو على الأقل التوقيع عليها قبل أن تدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ثانياً، أود أن أوضح نقطة تتعلق باتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. ترحب سلوفينيا بالاختتام الناجح للمؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤ في مابوتو عاصمة موزامبيق. وتم هناك اعتماد إعلان مابوتو، وهو خطة عمل وقرار يتعلق بآلية التنفيذ. تزودنا هذه الوثائق الهامة بالتوجيه لأعمالنا التي تمهد إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع، المقرر عقده في عام ٢٠١٩. ونعتقد أنه حتى ذلك الحين، سنكون قد اتخذنا المزيد من الخطوات نحو هدفنا النهائي، وهو عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد والمعاناة التي تسببها.

وستواصل سلوفينيا دعم هذا الهدف من خلال قوة العمل المؤقتة لتعزيز الأمن البشري، والتي أصبحت جهة فاعلة إقليمية راسخة في مجال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، بفضل التأييد الدولي الكبير من الجهات المانحة. وفي مابوتو، سمعنا أيضاً بعض الأنباء الإيجابية، بما في ذلك من الولايات المتحدة، بشأن المزيد من التدابير المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وحظر إنتاجها. وختاماً، تؤيد سلوفينيا تأييداً كاملاً مشروع القرار المتعلق بالاتفاقية، الوارد في مشروع القرار A/C.1/69/L.5، الذي قدمته موزامبيق والجزائر وبلجيكا. وندعو جميع الدول الراغبة في مساعدتنا على تحقيق هدفنا النبيل إلى الدعم والتصويت تأييداً لمشروع القرار.

السيد الطائي (العراق): في البداية، يود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13)، والبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

إن حكومة العراق، في الوقت الذي ترحب فيه باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة التقليدية، تؤكد التزامها التام بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسعيها الحثيث لتنفيذ الالتزامات الواردة في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلّق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والالتزام بتنفيذ الصك الدولي للتعقّب. كما يرحّب العراق باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

سيدي الرئيس، لا يخفى على حضرتكم وعلى جميع الحضور المعاناة التي يواجهها العراق وما زال يعاني منها حتى الآن بسبب الحروب السابقة، التي أدت بالنتيجة إلى تركة هائلة من الآثار السلبية على الإنسان والبيئة على حدّ سواء. والتي أورثت العراق ملايين الألغام والمخلفات الحربية، الأمر الذي يهدد حياة السكان في هذه المناطق وموارد معيشتهم، إضافة إلى عدم إمكانية استثمار هذه المناطق وإقامة المشاريع التنموية أو تطوير الحقول النفطية والزراعية في البعض الآخر منها.

إن بلدي العراق، انضمّ مؤخراً إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، والبروتوكولات الخمسة الملحقة بها، وذلك على هامش أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بالإضافة إلى انضمامه مسبقاً لاتفاقية أوتاوا واتفاقية حظر الذخائر العنقودية. والعراق ملتزم وجاد في إزالة مخاطر الألغام والمقذوفات المذكورة وتخليص

جميع المدن والأراضي العراقية من تلك الأسلحة وذلك تنفيذاً لالتزاماته في هذا الخصوص.

وفي هذا الإطار، ووفق الإمكانات الوطنية المتاحة ورغم الظروف التي يمر بها بلدي حالياً، فقد باشر بلدي بإزالة الألغام والذخائر العنقودية ومخلفات الحروب منذ عام ٢٠١٣. وإن هذه الجهود التي تلقت الدعم من عدد من المنظمات الدولية الإنسانية جاءت استجابة لتأثير هذه الألغام على السكان. ولكن الحقيقة التي يجب توضيحها لحضراتكم، واستناداً إلى التقارير الفنية الواردة من وزارة البيئة، إدارة شؤون الألغام، تشير إلى أن عمليات الإزالة المذكورة تواجه العديد من التحديات.

وعلى الرغم من إنجاز حكومة بلدي عدة مشاريع بغرض وضع صورة واضحة عن التلوث في العراق، فقد تم إنجاز مشاريع المسح غير التقني في خمس محافظات. وهذا المشروع أنتج خرائط واحداثيات جديدة عن حجم التلوث ونوعه في هذه المحافظات. كما بذلت الحكومة العراقية جهودا حثيثة لمساعدة الضحايا وتأهيل الناجين جسديا ونفسيا، بغية إعادة إدماجهم في المجتمع.

ويبدي العراق قلقه الشديد جرّاء استخدام الأسلحة والذخائر التي تحوي اليورانيوم المستنفد في الحروب والنزاعات المسلحة، وآثارها السلبية الضارة التي تشكل خطرا على الانسان والبيئة. وهو يطلب من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، وبخاصة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز البحوث والدراسات الاكاديمية، أن تجري البحوث والدراسات العلمية المعمّقة حول التأثيرات البيئية والصحية لليورانيوم وسبل معالجتها.

وفي الختام، إن جهود العراق في هذه المجالات المذكورة آنفا لا تزال تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني اللذين يشكلان عاملا مهمّا في مساعدة تقوية إمكاناته لإنجاز مهامه. وفي هذا السياق، أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى جميع البلدان التي قدمت لنا المساعدة بجميع أشكالها في هذا المجال. ونخص بالذكر الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسويد والدانمرك والنرويج وهولندا واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا وبلجيكا واليونان وإيطاليا وأيرلندا وكرواتيا والنمسا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. كما نتقدم بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة لعمليات إزالة الألغام وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والمنظمات غير الحكومية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية على الدعم المتواصل لعقد المؤتمرات والدورات التدريبية وتنظيم حلقات العمل وإعداد النشرات والكتب التي لا يمكن الاستغناء عنها من جانب الكوادر العراقية المعنية بشؤون الألغام.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، ستدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ ويجب أن نبذل الآن جهودنا الجماعية مرة أخرى لكفالة تنفيذ المعاهدة بشكل فعال. وبغية تحقيق هذا الهدف، من الأهمية الحاسمة بمكان نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف، وترحب اليابان بالعرض السخي الذي قدّمته المكسيك لاستضافة هذا المؤتمر في العام المقبل.

إن اليابان ترحب باختتام الاجتماع الخامس بنجاح من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي انعقد في حزيران/يونيه، وتثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها الرئيس، السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان. فالوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين تتضمن عددا من النقاط الهامة التي تدعو إليها اليابان، بما فيها متابعة الآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة في مجالات الوسم وحفظ السجلات والتعقب، وذلك

خلال اجتماع الخبراء الحكوميين الذي سيعقد العام المقبل. ونتطلع إلى العمل الوثيق مع الدول الأخرى والمجتمع المدني بشأن هذه المسائل الهامة.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم مشروع القرار السنوي المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (A/C.1/69/L.35)، الذي يضم في عداد مقدميه الرئيسيين كولومبيا وجنوب أفريقيا واليابان، بغية اعتماده مرة أخرى بتوافق الآراء. ومشروع القرار لهذا العام يشكل استكمالا تقنيا لمشروع قرار العام الماضي، ويتضمن إشارات تتعلق باختتام الاجتماع الخامس بنجاح من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين، وتأييدا لوثيقته الختامية، والإشارة إلى عقد اجتماع الخبراء في العام المقبل.

إنّ الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية تشكلان كلتاهما السببين الرئيسيين للأضرار الإنسانية الخطيرة، ونحن نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد باستخدامهما في السنوات الأخيرة، الأمر الذي يؤدي بنا إلى الاعتقاد بأنّ من الضروري أن تصبح الاتفاقيتان المتعلقتان بهما ذات طابع عالمي. ونرحب بما أعلنته مؤخرا حكومة الولايات المتحدة بشأن تغيير سياستها المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد التي تتماشى، حسب فهمنا، مع المتطلبات والأهداف الإنسانية الرئيسية لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

وترحب اليابان بنجاح المؤتمر الاستعراضي في مابوتو الذي انعقد خلال حزيران/يونيه، حسبما يتضح من اعتماد الوثائق الختامية، وبخاصة إعلان مابوتو +١٥، الذي حدد بنجاح التحديات التي ما زالت ماثلة في المستقبل. وبغية التخفيف من المعاناة والتقليل إلى أدنى حد من الخسائر البشرية التي تسببها الألغام المضادة للأفراد، ستواصل اليابان العمل بشكل وثيق مع الدول المتضررة عن طريق التعاون الإقليمي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب، الأمر الذي ما فتئت اليابان تؤيده منذ زمن طويل. وفي هذا الصدد، تثني اليابان على الأدوار النشطة التي يقوم بها مركز كمبوديا لمكافحة الألغام.

وترحب اليابان بقرار كرواتيا الخاص باستضافة المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية في دوبروفنيك خلال العام المقبل، ونحن نؤكد لكرواتيا دعمنا وتعاوننا الكاملين من أجل نجاح المؤتمر.

منذ عام ١٩٩٨، قدمت اليابان، بوصفها داعمة رئيسية لبرامج إزالة الألغام، مساعدات بمبلغ ٥٨٠ مليون دولار تقريبا لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بمكافحة الألغام في ٥٠ بلدا ومنطقة، بما في ذلك أنشطة إزالة الألغام الأرضية، والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، وإدارة المخاطر والتعليم، ومشاريع مساعدة الضحايا. وثمة مثال ناجح مؤخرا هو برنامج مكافحة الألغام في كولومبيا الذي عملت فيه الوكالة اليابانية للتعاون الدولي عن كثب مع الحكومة والشعب المتضرر هناك. وتجدد اليابان التزامها بمواصلة دعمها للبلدان المتضررة التي تحتاج إلى هذا الدعم.

أخيرا، تدرك اليابان الاهتمام المتزايد للمجتمع الدولي بالمسائل المتعلقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وتثني على قيادة فرنسا في الدورة السابقة التي عمّقت فهمنا لهذه المسألة من خلال تبادل نشط للآراء. ونحن نؤيد مواصلة النقاش في هذا الموضوع، بغية تحديد المهام المستقبلية حول العناصر الأساسية المتعلقة بهذه الأسلحة.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): ما فتئت الحكومة الصينية تؤيد دوما عملية تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي، وتشارك فيها بنشاط. وتعتقد الصين أن الآليات القانونية الدولية يجب تعزيزها باستمرار على أساس التوازن بين الشواغل الإنسانية والمتطلبات الأمنية المشروعة لجميع الدول.

إن اتفاقية الأسلحة التقليدية، بوصفها الإطار الرئيسي القانوني الذي يتعامل مع المسائل الانسانية في مجال تحديد الأسلحة، تؤدي دورا لا غنى عنه في تلبية الشواغل الإنسانية التي تسببها الألغام الأرضية المضادة للأفراد وغيرها من الأسلحة التقليدية. وكطرف متعاقد بصورة كاملة في الاتفاقية وجميع بروتوكولاتها الخمسة، ستعمل الصين، كما فعلت دائما، على الوفاء بالتزاماتها بما يمليه عليها ضميرها في إطار الاتفاقية وبروتوكولاتها الإضافية، وهي تظل ملتزمة بتعزيز عالميتها وفعاليتها.

وإذ تقوم الصين بتعزيز جهودها المحلية في مجال التنفيذ، فهي تنشط في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية. ومنذ عام ١٩٩٨، قدمت الصين المساعدة الإنسانية لإزالة الألغام بقيمة ٨٠ مليون يوان تقريبا إلى أكثر من ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على شكل معدات لإزالة الألغام وتوفير التدريب التقني وتقديم التبرعات المالية بغية تعزيز قدرة هذه البلدان على إزالة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات. واستضافت الصين في هذا العام دورات تدريبية لأفغانستان وكمبوديا في مجال إزالة الألغام وستقدم مساعدات عينية إلى ضحايا الألغام الأرضية والذخائر العنقودية في لاوس.

في السنوات الأخيرة، تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل المنظمات الإرهابية والمتطرفة والمنظمات الإجرامية الأخرى، مما يدعو إلى الاهتمام الدولي المكثف. وبغية الحفاظ على الاستقرار الداخلي والسلم الإقليميين، دأبت الصين على الالتزام بممارسة رقابة أكثر صرامة على المتفجرات ذات الاستعمال المدني والعسكري في الداخل، فضلا عن المواد الكيميائية الخطرة التي يمكن تحويلها لإنتاج العبوات الناسفة، وهي تدعم المناقشات الدولية ذات الصلة وتشارك فيها بنشاط. والصين على استعداد لتعزيز الاتصالات مع جميع الأطراف المعنية.

وتعلق الصين أهمية على الشواغل الإنسانية التي يثيرها الاستخدام العشوائي لمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وتؤيد استمرار المناقشات المستفيضة حول هذه المسألة ضمن الإطار المناسب لتحديد الأسلحة.

وترى الصين أن التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لها أسباب معقدة. لذلك، فهي تدعو إلى اتباع نهج شامل لمعالجة أسبابها الجذرية وأعراضها على حد سواء. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاونه مع الأمم المتحدة باعتبارها القناة الرئيسية، وأن يكفل التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصك الدولي للتعقب وغيرهما من الصكوك الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي لكل بلد أن يعزز باستمرار جهوده في مجال بناء القدرات وأن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة انتشار الأسلحة النارية.

يتسبب حاليا تزايد تفشي أعمال الإرهاب والتطرف في اضطرابات مستمرة في بعض المناطق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوطد أوجه التعاون بشأن تعزيز مراقبة الأسلحة بهدف منع الجماعات الإرهابية والمتطرفة من إمكانية الحصول على الأسلحة. ويكتسي ذلك أهمية أساسية للسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتكافح الحكومة الصينية بحزم الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نتفهم موقف البلدان المتضررة ونتعاطف معها. وقد كانت الصين دائما شريكا حكيما ومسؤولا في تحديد الأسلحة من خلال الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز آليات مراقبة تصدير الأسلحة. وتدعم الصين دائما الجهود العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتشارك فيها، مؤدية دورها في تلك القضية الدولية.

وتؤيد الصين الجهود الدولية الرامية إلى اتخاذ تدابير فعالة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة واضطلعت بدور بناء في التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وتدرس الصين حاليا مسألة التوقيع على المعاهدة. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي وبذل جهود دؤوبة لإيجاد حل مناسب لتلك المسألة.

وتولي الصين أهمية للشفافية في مجال التسلح. وقدمت الصين في السنوات الأخيرة تقارير سنوية إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن حجم عمليات نقل الأسلحة خلال السنة السابقة، وقدمت معلومات عن نفقاتها العسكرية إلى نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية. وتضطلع الصين بدور نشط في أعمال أفرقة الخبراء الحكوميين المعنيين، وتلتزم التزاما كاملا بتعزيز عالمية وفعالية السجل. وستواصل الصين جهودها في ذلك الصدد.

السيد سيلا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تؤيد السنغال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13)، وذلك الذي أدلى به في وقت سابق اليوم ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، ويسرها المشاركة في هذه المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة التقليدية. إن الرقابة على هذه الأسلحة هي بلا شك حاسمة الأهمية لصون السلم والأمن الدوليين.

وبؤر التوتر العديدة التي ما زالت متناثرة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أفريقيا والشرق الأوسط، تبين بوضوح أن السلام والاستقرار لا يزالان أبعد ما يكونان عن التحقق على أرض الواقع. ولا تزال الحالة في منطقة الساحل مصدر قلق لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأسرها. ولا تزال منطقة الساحل في الحقيقة تواجه تهديدات متعددة، بما في ذلك انتشار الأسلحة التقليدية والمخدرات والاتجار غير المشروع بهما وأنشطة الجماعات الإرهابية.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات الأمنية، اتخذت منطقة غرب أفريقيا عددا من المبادرات الرامية إلى مواءمة التشريعات المشتركة وإيجاد أوجه تآزر في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووفقا لبعض المصادر، يتم تداول نحو ٣٠ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ويضاف من ٨ إلى ١٠ ملايين قطعة سلاح سنويا إلى تلك الترسانة. وبهذا المعدل، سيتم تداول نحو ٩٧٥ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة في جميع أنحاء العالم بحلول عام ٢٠١٥. وفي ضوء تلك الأرقام المثيرة للقلق، يجب أن نعترف بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين.

ونتيجة لذلك، ترحب السنغال، بصفتها عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي اعتمدت اتفاقية في عام ٢٠٠٦ لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بإدراج تلك الأسلحة في إطار معاهدة تجارة الأسلحة. وبينما يرحب وفد بلدي بالزخم الإيجابي الذي أوجده دخول المعاهد حيز النفاذ قريبا، فإنه يرى ضرورة تبني نهج متوازن وموضوعي في تنفيذها لضمان احترام وحماية مصالح جميع الدول، لا البلدان المنتجة للأسلحة فحسب.

كما ينبغي أن نركز اهتمامنا على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بعقد الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والذي أسفر عن الاعتماد بتوافق الآراء لوثيقة ختامية تتضمن مجموعة من التوصيات تهدف إلى تعزيز تنفيذ برنامج العمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك عمليات إدارة الموجودات وتدابير الأمن المادي للأسلحة النارية.

فيما يتعلق بمكافحة الألغام المضادة للأفراد، جعلت السنغال تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام أولوية، نظرا للعواقب الاجتماعية والإنسانية الوخيمة الناجمة عن استخدام تلك الأدوات الفتاكة. وفي ذلك الصدد، إضافة إلى حشد الموارد على الصعيد الوطني، لا بد من تعزيز المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان المتضررة من أجل تيسير تنفيذ برامج إزالة الألغام وإعادة التأهيل الاجتماعي والاقتصادي للضحايا.

وختاما، فيما يتعلق بالذخائر العنقودية، تكرر السنغال دعوتها إلى تحقيق عالمية الاتفاقية المتعلقة بهذه الذخائر. ودخول الاتفاقية حيز النفاذ يمثل خطوة هامة نحو حماية المدنيين ودعم القانون الدولي الإنساني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل كولومبيا لعرض مشروع القرار A/C.1/69/L.35.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل هذا البيان بتسليط الضوء على أنه في السياق الحالي لمحادثات السلام الجارية في بلدي، تكتسب قضايا نزع السلاح، لا سيما المسائل المتعلقة بالأسلحة التقليدية أهمية حاسمة لأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات هي الأكثر تأثيرا على كولومبيا والسكان المدنيين أثناء حالات النزاع بوجه عام.

ترحب كولومبيا بدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. فهي ستكون أول صك ملزم قانونا لتنظيم التجارة القانونية في الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة لأن المعاهدة تشملها في إطار نطاقها. والمعاهدة معلم بارز في مسائل نزع السلاح في الساحة الدولية، حيث تهدف إلى تنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ومنع تسريب الأسلحة إلى السوق غير المشروعة؛ وحظر عمليات نقل الأسلحة التقليدية حينما تنطوي على احتمال انتهاك الالتزامات ذات الصلة للدول، بما في ذلك تلك المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان.

وتأمل كولومبيا بشدة أن يتسنى، مع دخول المعاهدة حيز النفاذ، وضع حد لتحويل وجهة الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة والأغراض غير القانونية. ويتمثل أحد الدروس التي تعلمناها من التاريخ في أن هذه الأسلحة عندما تقع في أيدي جهات مسلحة من غير الدول وغيرها من المستخدمين غير المصرح لهم، تُستخدم بشكل عام في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة جماعية. وأود أن أشدد أيضا على أن المعاهدة تتضمن فصلا عن الذخائر وآخر عن الأجزاء والمكونات الأخرى، وهي عناصر ينبغي دائما مراعاتها عند النظر في هذه المسألة. وتمثل هذه الأحكام خطوة إلى الأمام في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأنها تعترف بالدور المحوري للذخائر والأجزاء والمكونات في هذا الاتجار.

ويسرني إبلاغكم بأن رئيس كولومبيا، خوان مانويل سانتوس كالديرون، قد وقع شخصيا على المعاهدة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ في هذه المدينة، وأن مشروع القانون الذي سيأذن بالتصديق عليها يشكل إحدى أولويات برلماننا في دورته التشريعية الحالية. وبدأت كولومبيا في الوقت نفسه الإعداد لتنفيذ ذلك الصك الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الأوروبي على الدعم الذي قدمه من أجل وضع خارطة طريق مشتركة نحو تنفيذ المعاهدة في كولومبيا.

وقد أُنشئ برنامج دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة بموجب قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/768/CFSP. وكثمرة أخرى لهذا التعاون، ستشهد كولومبيا نشاطين هامين قبل نهاية السنة وهما: أولاً، حلقة دراسية إقليمية لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي ستُعقد في مدينة بوغوتا في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر؛

وثانيا، زيارة فنية لإجراء تقييم أولي لاحتياجات كولومبيا المتعلقة بتنفيذ المعاهدة، والتي ستجري في بوغوتا في ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

ويجب علينا أن نقر بحق الدول في الدفاع عن نفسها وفي الاستخدام المشروع للقوة، على النحو الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. فيمكن لكل دولة الحصول على أسلحة تقليدية، وفقا للقانون الدولي، من أجل ضمان سلامة مواطنيها. ومع ذلك، يجب أيضا أن نميز بين العمليات القانونية لتجارة الأسلحة ونقلها من ناحية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر من ناحية أخرى، وهو الأمر الذي يخلف مزيدا من النتائج السلبية نظرا لصلته الجوهرية بغيره من مظاهر الجريمة عبر الوطنية وشبكاتها.

وترى كولومبيا أن مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمتفجرات والذخائر الخفيفة ينبغي أن تُعتبر مشكلة تتداخل مع مسائل مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، من بين أمور أخرى. وبالنظر إلى حجم المشكلة وآثارها، ينبغي أن نعمل من أجل التصدي لها على كل من الصعيد الدولي، والمعني بنصف الكرة الغربي، ودون الإقليمي. وتشارك كولومبيا بفعالية في المنتديات على جميع المستويات الثلاثة استنادا إلى المبادئ التوجيهية التالية: أولا، المعاقبة على الحيازة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وثانيا، تبادل المعلومات وإقامة تعاون على أساس دولي ومشترك بين الوكالات؛ وثالثا، حظر عمليات النقل إلى الجهات الفاعلة من غير الدول.

وعلى الصعيد الدولي – وكما دأبنا على ذلك – تقوم جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان هذا العام – بتنسيق من اليابان – بعرض مشروع القرار المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“ (A/C.1/69/L.35) الذي يشدد على ضرورة قيام الدول بتكثيف جهودها الرامية إلى بناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتطلع مرة أخرى إلى الحصول على دعم جميع الوفود من أجل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

وعلى صعيد نصف الكرة الغربي، شاركت كولومبيا في الاجتماع العادي الخامس عشر للجنة الاستشارية لاتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة، فضلا عن الاجتماع السابع لفريق خبراء الاتفاقية، المعقودة في مقر الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة. وعلى الصعيد الإقليمي، من المهم أن نلاحظ أن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اعتمد إعلانا خاصا بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وينبغي أن تواصل الجماعة العمل لكفالة أن يولي المجتمع الدولي مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة.

إن بياني طويل نوعا ما، ولذلك، فمن أجل ضمان أن يتكلم كل وفد، سأقتصر الآن ببساطة على توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على كل ما بذلتموه من جهود وأؤكد لكم على تعاون وفد بلدي الكامل معكم في قيادتكم للجنة.

السيد حسين (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود أيضا أن أثير النقاط التالية بصفتي الوطنية.

بصفتها من الدول الموقعة على معاهدة تجارة الأسلحة، تعتبر بنغلاديش أن دخولها المنتظر إلى حيز النفاذ في كانون

الأول/ديسمبر يمثل تطورا مرحبا به للغاية. فلقد كانت آثار التجارة العالمية بالأسلحة التقليدية غير الخاضعة للتنظيم الرقابي مروعة ومدمرة في العديد من المجتمعات، حيث أدت إلى قتل وتشويه ملايين المدنيين الأبرياء. ونأمل أن توفر المعاهدة مزيدا من المساءلة والشفافية للتجارة العالمية، وبالتالي تحد من العواقب السلبية للاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية وما ينجم عن ذلك من معاناة البشرية.

وعلى الرغم من أن إنفاذ المعاهدة سيبدأ في وقت أقرب مما كان متوقعا، هناك عدد من الدول الكبرى التي تنتج الأسلحة أو تصدرها أو تستوردها لم تقم بعد بالتوقيع أو التصديق عليها. وبالتالي فإن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو العمل من أجل زيادة عالمية المعاهدة. وكلما أسرعت الأطراف الفاعلة الكبيرة في تجارة الأسلحة في استيعاب المعاهدة، كلما كانت أكثر نجاحا في التخفيف من المعاناة عن طريق أن تجعل الحصول على الأسلحة والذخائر أكثر صعوبة على منتهكي حقوق الإنسان والحكومات التي تقوم بعمليات نقل للأغراض غير المشروعة، فضلا عن تجار الأسلحة والجماعات المسلحة.

ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال للوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠١٢ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، واجتماع الدول الخامس الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. فهناك بلدان تعاني من عجز بعض القدرات، مثل بنغلاديش، في حاجة إلى التعاون الدولي والدعم المستمر في مجال بناء القدرات لتتمكن من تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات بفعالية.

ونؤكد من جديد على أن الشفافية في عمليات التسلح يمكن أن تعمل على بناء الثقة بين الدول والمساعدة على منع التكديس المفرط أو المزعزع للاستقرار للأسلحة التي كثيرا ما تؤدي إلى اندلاع نزاعات. وتقدم بنغلاديش بصورة منتظمة تقارير إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية عن الفئات السبع من الأسلحة المشمولة، ونشدد أيضا على أهمية التنفيذ الفعال للقرارات الثلاثة الخاصة بالشفافية التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، المعنونة ''الشفافية في مجال التسلح'' (القرار ٦٨/٤٣)، و ''المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية'' (القرار ٦٨/٢٣) و ''التشريعات الوطنية المتعلقة بنقل الأسلحة والمعدات العسكرية والسلع والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج'' (القرار ٦٨/٤٤).

إن بنغلاديش دولة طرف في الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، المعروفة أحيانا باتفاقية الأسلحة اللاإنسانية، وكذلك اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ونظرا للطابع اللاإنساني لتلك الأسلحة وما يترتب على استخدامها من آثار إنسانية بغيضة، فإننا نحث الدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى تلك الصكوك أن تفعل ذلك.

و جوانب نزع السلاح في التكنولوجيات الجديدة والناشئة وآثارها على السلام والأمن الدوليين يجب أن تكون مفهومة تماما، وأن يتم إقرار استراتيجيات مناسبة لضمان تطبيقها بطريقة سلمية. وعلى الرغم من وجود أفرقة خبراء حكومية قليلة تعمل بشأن المسألة هنا وهناك، فإن التطور السريع ونشر الطائرات بدون طيار والأسلحة الذاتية التشغيل المختلفة، فضلا عن قدرات أسلحة الفضاء الإلكتروني القائمة والناشئة، يتطلب بذل مزيد من الجهود الملموسة والمتضافرة الرامية إلى ضمان أن يتم هذا التطوير في إطار القانون الدولي، وأن توجد مجموعة من المعايير والمبادئ المتعددة الأطراف والمتفق عليها إذا ما أريد ضمان تحقيق الشفافية.

وأخيرا، نرى أن التسلح لأغراض الدفاع عن النفس والأمن الوطني يمثل حقا سياديا لكل دولة. ولكننا نؤمن أيضا

بمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستويات التسلح. ولذلك، نحث جميع الدول على الامتناع عن تكديس الأسلحة التي لا داعي لها وعن سباقات التسلح التي تثير التوتر، وأن تتجه بدلا من ذلك إلى تكريس الموارد المحررة من خلال نزع السلاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحسين الأحوال المعيشية لبلايين الفقراء على كوكبنا.

السيد بيترز (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): إضافة إلى البيان الذي أدلينا به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13)، نود أن ندلي بالملاحظات التالية.

تتطلع هولندا إلى هدية رائعة لعيد الميلاد هذا العام ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة. فهذه المعاهدة التاريخية ستحدد معيار تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. ونرى أنه نبأ عظيم حقا أن وقعت ١٢١ دولة على المعاهدة حتى الآن، وهناك ٥٣ دولة صدقت عليها بالفعل. وقد أنهت هولندا عملية التصديق، وتتوقع أن تتمكن من اختتامها قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، الأمر الذي سيحدث قبل عيد الميلاد.

وسينبغي لنا بعد دخولها حيز النفاذ أن نركز على تنفيذها. فهذا هو ما يهم فعلا ونحن نتطلع إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، الذي سيعقد في المكسيك العام المقبل. ونود أن نشكر المكسيك على قيادتها الممتازة حتى الآن، الأمر الذي مكننا من إحراز الكثير من التقدم خلال الاجتماع التحضيري الأول. ونأمل أن نتمكن من الاستمرار بهذه الروح البناءة في الاجتماع التحضيري الثاني في برلين، وكذلك في عملية التحضير الرسمية. وندعو جميع الدول القادرة على القيام بذلك إلى الإسهام في برنامج الرعاية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يتيح لجميع البلدان المشاركة في العملية التحضيرية لمعاهدة تجارة الأسلحة. وقد ساهمت هولندا بمبلغ ٣٠٠٠٠ دولار، حيث إننا نرى أنه أمر بالغ الأهمية إذا أردنا التوصل إلى معاهدة عالمية حقا.

ونأمل أن نتمكن من التوصل إلى حلول مبكرة وعملية لأجزاء مهمة ولكنها تقنية من المعاهدة فيما يتعلق بتكوين الأمانة العامة ومقرها وتمويلها؛ والنظام الداخلي؛ وشكل التقارير والمسائل أخرى. وينبغي أن يكون هدفنا الرئيسي هو التركيز على تنفيذ المعاهدة نفسها.

وقد أثبت اجتماع الخبراء لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أيار/مايو من هذا العام أنه أول تبادل ممتاز للآراء بشأن هذا الموضوع الجديد والهام. ونرى أن من الإيجابي للغاية أن هذا جهد متضافر من جانب الدول والمجتمع المدني على حد سواء. ويتضح من المناقشات أن هناك العديد من المسائل القانونية والأخلاقية والمتعلقة بالسياسات فيما يخص منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل التي بدأنا للتو في إيجاد أجوبة لها. ولكن هذه المسائل ليست متعلّقة بمنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل فحسب، ولكن أيضاً بالمهام الذاتية المعززة لمنظومات الأسلحة بشكل عام.

إن القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني، هو الإطار الذي ننظر إليه فيما يتعلق بمشروعية منظومات الأسلحة. وعند استحداث نظم أسلحة جديدة، سواء منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أو منظومات الأسلحة ذات المهام ذاتية التشغيل الأكثر تطورا بشكل عام، ينبغي للدول أن تظل ضمن حدود القانون الدولي. والمسألة التي تحتاج إلى مزيد من المناقشة هي ما المقصود بالضبط من عبارة ”سيطرة بشرية ذات معنى“ عندما نتكلم عن منظومات الأسلحة. وتعتزم هولندا بدء برنامج بحثي متعدد السنوات لتطوير منظورنا الوطني بهذا الشأن. وينبغي لنا أيضاً تعميق فهمنا للمسائل الأخلاقية ذات الصلة. وقد تكون مسألة السيطرة البشرية ذات المعنى موضوعاً ذا صلة كبيرة باجتماعنا

المتعلّق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠١٥. وسنواصل المشاركة بنشاط في المناقشات بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وسندعو بقوة إلى ولاية جديدة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر لنتمكن من مواصلة مناقشاتنا في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

وما زالت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تستحق منا أقصى درجات الاهتمام. وما زالت مسؤولة عن معظم الخسائر المرتبطة بالأسلحة على الصعيد العالمي، وهي تظل في الممارسة العملية أسلحة الدمار الشامل الحقيقية. ونرى أن اجتماع الدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة قد أعطى نتائج متباينة. فقد سررنا بالاهتمام الذي أولته الوثيقة الختامية للجوانب الجنسانية، وإدماج برامج أوسع نطاقاً للقطاع الأمني ودور بعثات الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومع ذلك، كنا نود أن نرى إشارات واضحة إلى التآزر مع معاهدة تجارة الأسلحة، ومعايير الأمن المادي وإدارة المخزونات، وقرارات مجلس الأمن وحظر توريد الأسلحة والذخيرة والمساعدة في نقل التكنولوجيا. وينبغي أن نواصل وضع برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، في حين ننفذ الإجراءات المتفق عليها، من أجل التعامل بشكل أفضل مع التهديد المتواصل لهذه الأسلحة.

ويمكن أن تعتبر اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد نجاحاً حقيقياً. لقد تراجعت مشكلة الألغام المضادة للأفراد بشكل كبير خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. ومع ذلك، ما زال هناك عمل يتعين القيام به. خلال المؤتمر الاستعراضي هذا العام للدول الأطراف في الاتفاقية في مابوتو، اتفقت جميع الدول الأطراف على الالتزام السياسي بإزالة جميع الألغام المضادة للأفراد قبل عام ٢٠٢٥، بما يؤدي بالتالي إلى القضاء بشكل نهائي على الخطر الذي تمثله هذه الأسلحة المروعة. كما اتفقنا على وضع خطة عمل بشأن كيفية المضي قدماً بشأن المسائل المعلقة. ونغتنم هذه الفرصة لنشكر مرة أخرى موزامبيق على قيادتها الممتازة.

ويتعين علينا الآن تنفيذ خطة العمل هذه. إن التعاون مع البلدان التي لديها التزامات معلقة بخصوص إزالة الألغام وتقديم المساعدة لها سيكون أمراً رئيسياً في هذا المسعى. وهولندا مستعدة للقيام بدورها بوصفها من الجهات المانحة الرئيسية للمساعدة ذات الصلة بالألغام. ونحن بالفعل نمول برامج في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، والأراضي الفلسطينية، وكمبوديا، ولاوس، ولبنان، وليبيا، وموزامبيق.

وخلال الاجتماع الناجح هذا العام للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في سان خوسيه، كان من الواضح أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاتفاقية هي الانضمام العالمي وتعزيز قاعدة عدم استخدام الذخائر العنقودية. وهذه هي أيضاً المسائل الرئيسية التي سيتعين علينا التصدي لها العام القادم في المؤتمر الاستعراضي الأول الذي سيعقد في دوبروفنيك، كرواتيا. ويمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدور هام في تحديد الحلول الممكنة لهذه المسائل.

إن الامتثال التام للاتفاقية ذو أهمية كبيرة لهولندا. وإننا نشعر بالفزع من مواصلة النظام السوري استخدام الذخائر العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان ونناشده أن يتوقف فوراً عن استخدامها مجدداً. كما يساورنا أيضاً قلق بالغ إزاء التقارير بشأن الاستخدام المزعوم للذخائر العنقودية في جنوب السودان وفي أوكرانيا. وندعو جميع الحكومات إلى الرد على الادعاءات بطريقة مفتوحة وشفافة وأن تتخذ كل التدابير اللازمة لحماية مواطنيها من الذخائر العنقودية. وبالإضافة

إلى ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير عن استخدام الذخائر العنقودية من جانب الدولة الإسلامية في العراق والشام. وندعو جميع الحكومات والجهات من غير الدول إلى الامتناع عن استخدام الذخائر العنقودية. وندعو جميع الدول التي تشارك حالياً في الأعمال العسكرية في العراق وسورية إلى الامتناع عن استخدام الذخائر العنقودية.

وفيما يتعلق بالأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، رحبت هولندا بالمناقشة الدولية الناشئة بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات العيار الكبير في المناطق المأهولة بالسكان. ونعتقد أن هذه المناقشة هامة وينبغي أن تستمر. وفي رأينا، ينبغي أن تركز هذه المناقشة على تدابير ملموسة وعملية بغية الحد من الإصابات والأضرار. وسيتوقف الكثير على الظروف والسياق الدقيقين الذي تستخدم فيهما الأسلحة.

وفي الختام، نعتقد أن معاهدات الأسلحة التقليدية تبين لنا أن تحقيق في نزع السلاح المتعدد الأطراف ممكن فعلاً. وعلاوة على ذلك، فقد أحدثت هذه المعاهدات تغييراً حقيقياً على أرض الواقع. وستواصل هولندا المشاركة بنشاط في هذه المعاهدات وهي ملتزمة بنجاح تنفيذها.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): سأقرأ نسخة مختصرة من بياني، وجرى توزيع النص الكامل له.

ينفق المجتمع الدولي بصورة جماعية ما يقرب من ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم على النفقات العسكرية. وقد شهدت السنوات العشر الماضية زيادة بنسبة ٥٠ في المائة في الإنفاق العالمي على الأسلحة التقليدية. ومن المفارقات أن الأسلحة التي تغذّي الصراعات وتديمها تأتي من المناطق التي تنعم بالسلام. يُعزى ثلثا صادرات الأسلحة على الصعيد العالمي لأربعة بلدان فقط، في حين أن البلدان النامية هي كبار المستوردين لها، ومعظمها في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا.

والاتجاه الآخر المثير للقلق هو تطوير أنواع جديدة من الأسلحة، مثل منظومة الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. إن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل هي بطبيعتها غير أخلاقية، لأنه لم يعد هناك بشر في دائرة اتخاذ القرار، والقدرة على اتخاذ قرارات الحياة والموت تفوض إلى الآلات، التي تفتقر بطبيعتها إلى التعاطف والحدس. وستخفض منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل عتبة اللجوء إلى الحرب، وهو ما من شأنه ألا يجعل التراع المسلح تدبير الملاذ الأخير. كما ستخلق أيضاً فراغاً في المساءلة وتوفر الإفلات من العقاب لمن يستعملها بسبب العجز عن تحديد المسؤولية عن الأضرار التي تسببها. إن الدول التي تقوم حالياً باستحداث واستخدام منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل لا يسعها التراخي والاعتقاد بأن هذه القدرات لن تنتشر على مر الزمن، وبالتالي ستصبح هي أيضاً معرضة للخطر.

والطائرات المسلحة بلا طيار هي نوع آخر جديد من الأسلحة. إن استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار ضد المدنيين يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتنافى استخدامها مع سيادة الدول، فضلاً عن قيود الميثاق المفروضة على الاستخدام المشروع للقوة للدفاع عن النفس في غياب أي خطر وشيك ودون إذن صريح من الدول التي تستخدم الطائرات المسلحة بلا طيار في أراضيها.

ويتّسم استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار بالافتقار إلى الشفافية والتناسب والمسؤولية والمساءلة. وقد تم استهداف المدنيين وقتلهم من خلال ضرباتها النمطية. وفي غياب المعلومات الموثوقة ضد الأفراد المستهدفين والتي تبرر استخدام طائرات بلا طيار، يرقى استخدامها إلى القتل خارج نطاق القضاء نظراً لعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. وانتشار تكنولوجيا الطائرات بلا طيار على مر الزمن سيجعلها أكثر

خطورة. ويتمثل الأمر الأكثر صعوبة في منع وردع الجهات من غير الدول والإرهابيين من استحداث أو نشر واستخدام الطائرات بلا طيار. وقد اكتسبت المسألة إلحاحاً إضافياً في أعقاب تقارير تتعلق باستحداث طائرات مسلحة بلا طيار ذاتية التشغيل بالكامل.

وترحب باكستان بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة كخطوة أولى نحو تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية ونقلها وتتوقع أن تُنفّذ المعاهدة بطريقة غير تمييزية، وفقاً لمبادئها، وألا يُساء استخدام المعايير الواردة في المعاهدة سياسياً. وهذا من شأنه أن يكون السبيل نحو تعزيز فعالية المعاهدة وعالميتها.

لقد تسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الخراب في جميع أنحاء العالم، والتحريض على ارتكاب الجريمة، والأنشطة الإرهابية، والاتجار بالمخدرات، وللأسف في الموت والدمار في صفوف المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال.

ومما ييسر سهولة الحصول على هذه الأسلحة انعدام أوضعف الضوابط التنظيمية والإنتاج المفرط وعمليات النقل والبيع بدافع الأرباح والسياسة، وقبل كل شيء، إساءة الاستخدام.

إن باكستان طرف في اتفاقية الأسلحة التقليدية وبروتوكولاتها الخمسة كافة، بما في ذلك البروتوكول الثاني المعدل. وأحرزت الاتفاقية تقدما كبيرا لتصبح عنصرا لا غنى عنه للإنسانية المعاصرة ونزع السلاح وآلية تحديد الأسلحة، فضلا عن كونها منتدى للنظر في أفضل السبل لحماية المدنيين والجنود على السواء من الآثار المترتبة على استخدام تلك الأسلحة. ويمكن الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية إذا التزم أكبر عدد ممكن من الدول بتنفيذ البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية بنجاح. وبالمثل، توفر الاتفاقية منبرا مثاليا لمعالجة موضوع الذخائر العنقودية نظراً لأنها توائم بين الشواغل الإنسانية الحقيقية والضرروات الأمنية للدول.

وأخيرا، ما زالت باكستان ملتزمة التزاما تاما بأحكام البروتوكول الثاني المعدل. وقد أدرجت حكومة باكستان، بشكل كامل وعلى جميع المستويات، المتطلبات التي ينص عليها المرفق التقني للبروتوكول الثاني المعدل. كما تسهم باكستان في جهود إزالة الألغام، وهي أحد أكبر المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد سونيلاتيس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا البيان الذي أدلى به مراقب الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود الآن أن أتناول بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة لبلدي بالتفصيل.

تؤجج التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة النزاعات وتؤدي إلى تفاقم العنف وتعرقل المساعدة الإنسانية وتقوض احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويؤدي يسر توفر الأسلحة وضعف نظم تحديد الأسلحة إلى إطالة أمد النزاعات وزيادة خطر الانتكاس على السواء. وكثرا ما يتجاوز الأثر المزعزع للاستقرار حدود البلد أو المنطقة.

وسيشكل دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر دون شك فصلاً جديداً في جهود المجتمع الدولي لكفالة زيادة الشفافية والمسؤولية في التجارة الدولية للأسلحة. لكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، إذ لا يمكن تحقيق الإمكانات الكاملة للمعاهدة إلا إذا طبقت عالميا ونفذت بقوة. وفي هذا الصدد، نقدر الجهود التي تبذلها المكسيك في عقد الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية للتحضير لمؤتمر الدول الأطراف ونتطلع إلى الجولة الثانية التي ستعقد في ألمانيا الشهر القادم.

وستواصل ليتوانيا العمل من أجل كفالة إتاحة التقارير الوطنية بشأن عمليات نقل الأسلحة للجمهور، ولا سيما للأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، الذي كثيرا ما يكون لديه أفضل قدرة على تحليلها والاستفادة منها. والمعايير المحددة عالية جداً بالفعل بفضل موقع مكتب شؤون نزع السلاح على شبكة الإنترنت عن تجارة الأسلحة المبلغ عنها على الصعيد العالمي وقاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وهي أداة لا غنى عنها. ونرحب أيضا بالمبادرات الرامية إلى إنشاء آلية يقودها المجتمع المدني، والتي اتضح أنها تضطلع بدور رئيسي في رصد الامتثال لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية.

ونرحب بالنتائج التوافقية للاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والتي سلطت الضوء على أهمية تحسين إدارة المخزونات، لا سيما في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي المستقبل، ينبغي لنا أن نكثف جهودنا لنكون أكثر تحديدا بشأن كيفية تنفيذنا لأحكام برنامج العمل، بما في ذلك تقييم أثر المبادرات القائمة من خلال نقاط مرجعية ومؤشرات قابلة للقياس. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نعترف بأنه، في حين يظل برنامج العمل الإطار العالمي الوحيد الذي يعالج الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه، فإنه لا يعمل في فراغ. وينبغي عدم تفويت فرص تعزيز أوجه التآزر مع غيره من الصكوك. وتمثل معاهدة تجارة الأسلحة وبروتوكول الأسلحة النارية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية جميعها عناصر رئيسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة وينبغي استخدامها بصورة شاملة. وتقديم التقارير الوطنية هو أحد المجالات التي يمكن أن تستفيد من هذه المواءمة.

وقبل أكثر من عام، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) – وهو القرار الأول الذي يُكرس حصريا للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتضمن أحكاما هامة تعترف بأثر الأسلحة الصغيرة على حماية المدنيين، وتشدد على ضرورة تحسين رصد وتعزيز تنفيذ الحظر على الأسلحة. وربما يكون قد آن الأوان للنظر في الإجراءات الأخرى التي يتعين على المجلس اتخاذها في هذا المجال، فضلا عن كيفية تفعيل أحكام القرار.

وكانت منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من فانكوفر إلى فلاديفوستوك في السابق مثالا يدعو إلى الفخر للآليات الإقليمية القوية لتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. ولكن مع قيام الاتحاد الروسي بضم شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول بصورة غير قانونية واستمرار المواجهة العسكرية في شرق أوكرانيا، يرزح هذا الهيكل تحت ضغط متزايد. ومن الأمور التي تؤدي إلى نتائج عكسية تعليق الاتحاد الروسي لمعاهدة تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا منذ عام ٢٠٠٧، وقيامه مؤخرا بالتنفيذ الانتقائي لأحكام وثيقة فيينا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن. ونشعر بالقلق حيال تراجع المستوى العام للثقة والاطمئنان في أوروبا. فعلى سبيل المثال، في نيسان/أبريل، أنهى الاتحاد الروسي من جانب واحد الاتفاق الثنائي مع ليتوانيا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن الإضافية. وكان هذا الاتفاق قد أُبرم في عام ٢٠٠١ وينص على تبادل المعلومات والقيام بزيارة تقييم إضافية سنويا لكل من ليتوانيا ومنطقة كالينينغراد. ويقلل قرار الاتحاد الروسي النكوص عن هذا الاتفاق الثنائي من مستوى الشفافية العسكرية بشأن القوات التقليدية.

وفي سياق جهود المجتمع الدولي للسعي إلى جعل عمليات نقل الأسلحة أكثر شفافية ومسؤولية، فإن التقارير عن تدفق

الأسلحة والمعدات العسكرية من الاتحاد الروسي للجماعات المسلحة غير القانونية عبر الحدود الأوكرانية تثير بالغ القلق. وندعو الاتحاد الروسي إلى أن يوقف تدفق الأسلحة والمعدات إلى إقليم أوكرانيا المتمتع بالسيادة وأن يؤمن حدوده وأن ينهي على وجه السرعة جميع أشكال الدعم للجماعات المسلحة غير القانونية في شرق أوكرانيا.

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أعرب عن بالغ قلق كوستاريكا إزاء استمرار استخدام وانتشار الأسلحة التي تستخدم ضد المدنيين في النزاعات والعنف اليومي على السواء، الأمر الذي ينطوي غالبا على انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ويزعزع الأسس القانونية التي تشكل الأساس لنزع السلاح التقليدي.

ومن واجبنا، حتى ولو كان واجبا أخلاقيا فحسب، بل نحن ملزمون بأن نكفل تنفيذ هذا الإطار القانوني بشكل قوي والاستفادة منه لتحسين أحكام حماية المدنيين من تكنولوجيات الأسلحة الجديدة. وفي هذا السياق، تود كوستاريكا أن تتناول المسائل التالية. بسبب الآثار المدمرة الناجمة عن الذخائر العنقودية على المدنيين، سواء أثناء أو بعد انتهاء النزاع، أدركت الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية لعام ٢٠٠٨ أن هذه الأسلحة ينبغي ألا تكون جزءا من ترسانة الدول العصرية والتزمت بإنهاء استخدامها نهائيا. وقد شرفت كوستاريكا، بوصفها رئيسة اتفاقية الذخائر العنقودية، برئاسة الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في سان خوسيه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما شعرنا بفخر كبير بانضمام بليز إلى الاتفاقية، لأن أمريكا الوسطى هي أول منطقة دون إقليمية في العالم تصبح خالية من الذخائر العنقودية.

وبالرغم من الاتفاقية، شهدنا استخدام الذخائر العنقودية في سورية وشرق أوكرانيا. ولذلك، تدعو كوستاريكا الأطراف الموقعة إلى التصديق على الاتفاقية، وجميع الدول الأخرى إلى الانضمام إلى الاتفاقية التي تمثل الإطار القانوني الوحيد الذي يمكن أن يتصدى لذلك الاستخدام. وعلاوة على ذلك، نحث جميع الدول على مواصلة الإدانة القاطعة لجميع أشكال استخدام الذخائر العنقودية نظرا لآثارها المروعة على حياة المدنيين. وفي حين أن ذلك يمثل واجبا قانوني للدول الأطراف؛ فإنه واجب أخلاقي للجميع. كما تشعر كوستاريكا بالقلق إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. ويجب أن نعمل للحيلولة دون هذه الحالة وأثرها. ولذلك، تؤيد كوستاريكا الدعوات إلى التزام دولي بالحد من استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثر الواسع النطاق في المناطق المكتظة.

وعلاوة على ذلك، تود كوستاريكا أن تشير مرة أخرى إلى أن استخدام المركبات الجوية الحربية بلا طيار يشكل تحديا آخر يجب التصدي له من منظور حقوق الإنسان. وينبغي لنا إجراء مناقشات من أجل كفالة أن يجري استخدام الطائرات المسلحة بلا طيار، أينما ومتى حدث ذلك، وفقا لمبادئ التناسب في استخدام القوة والالتزام بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين، وغير ذلك من الصكوك القانونية ذات الصلة.

ويرحب وفد بلدي أيضا باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة وقرب إنفاذها.وبوصفها من المشاركين الرئيسيين في صياغة مشروع المعاهدة فإن لدى كوستاريكا إيمانا راسخا بأن المعاهدة ستكون أداة فعالة في تعزيز المساءلة في مجال تجارة الأسلحة ما دامت تحمّل الدول المسؤولية عن الحيلولة دون تحويل نقل الأسلحة التقليدية. وستواصل كوستاريكا المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة، وهي ما تزال تضطلع بدور قيادي وفاعل في الجهود المبذولة على الصعيد دون الإقليمي في سبيل التنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.وفي واقع الأمر، فقد استضافت كوستاريكا في الفترة

من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر أول حلقة عمل إقليمية معنية بتنفيذ المعاهدة.و تولّى تنظيم حلقة العمل هذه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بمشاركة ممثلي السلفادور، الجمهورية الدومينيكية،بنما، المكسيك، وكوستاريكا، الذين تسند إليه مهمة تحويل نص المعاهدة إلى إجراءات ملموسة.

وبالنسبة لكوستاريكا، فإن الأثر السلبي المترتب عن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على التنمية وإسهامها في الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية يمثّل واقعا يوميا.وبالتالي، فإننا نأمل أن يكون لهذه المعاهدة التاريخية أثر إيجابي في هذا الصدد، ما دامت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مشمولة في نطاق المعاهدة.وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري تناول أوجه التآزر بين المعاهدة وغيرها من الصكوك التكميلية، مثل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وهناك مسألة أخرى يجب التصدي لها بواسطة القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ألا وهي استخدام المركبات الجوية غير المأهولة أثناء النزاعات المسلحة وخارج نطاقها على حد سواء. فهي تمثّل انتهاكا محتملا للحق في الحياة، وخاصة عند استخداما في إجراء عمليات القتل خارج نطاق القضاء.ويجب أن نشارك في المناقشات الرامية إلى تعزيز الشفافية بشأن استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار، كي يتسنى مساءلة الدول التي تستخدم هذه الطائرات عن عملياتها هذه، عملا بتوصيات مقرري الأمم المتحدة الخاصين.وتؤيد كوستاريكا وضع قاعدة جديدة بشأن استخدام المركبات الجوية غير المأهولة المسلحة وغيرها من أنواع المركبات الموجهة عن بعد في حالات النزاع.

وأخيرا، يدرك بلدي الآثار الإنسانية والبيئية المترتبة عن تواتر استخدام الأسلحة الفتاكة.وترى كوستاريكا أنه يجب علينا التصدي للتحديات الناجمة عن مخلفات الحرب السمية على البيئة والصحة العامة، وأنه يجب علينا حظر استخدام اليورانيوم المستنفد، نظرا لأثره الدائم على السكان المدنيين. فالأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد تلوث التربة والمياه الجوفية، ويسفر استخدامها عن كميات كبيرة ملوثة من النفايات العسكرية، علاوة على كونها باهظة التكلفة ومعقدة من الناحية التقنية فيما يتعلق بإدارتها على النحو المناسب. ويؤدي النقص الحالي في الالتزامات إزاء مساعدة البلدان المتضررة منها إلى تفاقم هذه المشاكل، ويعرّض المزيد من المدنيين لمخاطر لا مبرر لها. وقد حظرت كوستاريكا من جانبها استخدام الأسلحة التي تحوي اليورانيوم المستنفد، وتعرب عن تأييدها لدعوة العراق إلى إبرام معاهدة من شأنها أن توفر الأساس القانوني لفرض حظر عالمي عليها.

ولا تزال كوستاريكا على إيمان راسخ بأن تعزيز ذلك الأساس القانوني يمثّل جوهر عملية نزع السلاح التقليدي، وستواصل دعم الجهود العالمية المبذولة في إطار القانون الدولي الإنساني بهدف تعزيز السلام والأمن للجميع.

السيد تليغين (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): تشكّل هذه المناقشة بشأن الأسلحة التقليدية عنصرا بالغ الأهمية في جهودنا المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بهدف كفالة إيجاد عالم يسوده السلم والأمان.

ينوه وفد بلدي – شأنه في ذلك شأن جميع الدول الأعضاء الأخرى – بعميق التقدير بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني، والتي مكّنت من الاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة التي يتوقع دخولها حيز النفاذ قريبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. والآن، يجب أن نكفل منع جميع أشكال نقل الأسلحة بطريقة غير مسؤولة، ما دامت

تؤجج النزاع وتؤدي إلى الفقر والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، علاوة على انتهاكات القانون الدولي. ويجب توفير صك دولي ملزم قانونا يعبّر عن الالتزامات الحالية للدول الأعضاء بموجب القانون الدولي. وعليه، يجب أن ننظر في وضع آلية رصد قوية في ما يسمى المناطق الرمادية التي لا تزال خارج نظام تحديد الأسلحة التقليدية، وهي مناطق النزاع السابقة والحالية التي ينبغي أن نوليها اهتماما خاصا.

وإذ تسلّم كازاخستان أيضا بسيادة الدول المستقلة وبحقها في الدفاع عن النفس، فإننا ندعو إلى تنظيم جميع أنواع الأسلحة التقليدية التي ينبغها وسمها. وعليه، فإن الصك الدولي للتعقب يمثّل أداة أساسية في الجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد، ويجب أن نسعى إلى السبل الكفيلة بوضع معايير لقياس فعاليته في تحديد الأسلحة غير المشروعة وتعقّبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، على نحو يؤدي إلى زيادة الشفافية وبناء الثقة بين الدول الأعضاء.

وبفضل ما لدينا من تدابير وقائية فعالة للكشف عن الجرائم باستخدام الأسلحة النارية والمتفجرات، فقد اُستبعدت آلاف الأسلحة من التداول غير المشروع. ونضطلع اليوم بدور ريادي في آسيا الوسطى في وضع التشريعات الوطنية بشأن مراقبة الصادرات. وبصفتها رئيسا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عقدت كازاخستان اجتماعات إقليمية وهي تواصل العمل بدأب للحيلولة دون انتشار التداول غير المشروع لهذه الأسلحة، وخصوصا بسبب قربها من الأراضي الأفغانية. ونؤيد سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وأحكام وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ولكن إن كان لهذا الهدف أن يتحقق، فإن من المهم أيضا أن تكون للبلدان نفسها آلياتها الوطنية الفعالة في مجال تعقّب الأسلحة النارية، وهو ما تفتقر إليه الكثير من البلدان حتى الآن. وهذا هو الحال على وجه التحديد في البلدان الخارجة من النزاعات المسلحة، التي تتسم عادة بانتشار التداول غير المشروع للأسلحة والذخائر. ونحن بحاجة إلى التعاون الدولي في تقديم المساعدة التقنية أو المالية أو غيرها إلى تلك البلدان كي نحقق النجاح الذي ننشده.

ختاما، يحدونا الأمل في أن يُعزَّز عملنا المتعدد الأطراف في مجال تنظيم الأسلحة التقليدية بإبداء التزام سياسي قوي، فضلا عن التعاون المخلص الرامي إلى اتخاذ خطوات كبيرة صوب تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

السيد يارفياهو (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد فنلندا تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13).

لقد حصلت معاهدة تجارة الأسلحة على ٥٤ تصديقا في وقت قياسي، وسنشهد دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر المقبل. ويدل هذا على رغبة المجتمع الدولي في تنظيم الاتجار غير المسؤول بالأسلحة. وبالإضافة إلى جميع الدول التي شاركت في عملية التفاوض على المعاهدة، تثني فنلندا أيضا على المنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن الأمانة العامة. ونعرب عن تقديرنا العميق أيضا لممثلي المجتمع المدني الذين أدوا دورا فعالا في جميع مراحل عملية إبرام المعاهدة. ونعوّل على دعم جميع الشركاء ونحن نعمل الآن على التحضير لعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف المقرر عقده في المكسيك في العام القادم، ولتنفيذ المعاهدة بطريقة فعالة.

ومن المهم التأكيد على أنه يتعين تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني. وحين تطالَب الدول بالتحلي بالمسؤولية والشفافية في عمليات نقل الأسلحة بمزيد من احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإن من المتوقع أن يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة أثر ملحوظ على حياة الملايين من البشر – من الرجال والنساء والأطفال. ويجب الآن إدراج

العنف الجنساني في المعاهدة حقا نظرا لأهميته. وفي سبيل الوفاء بمتطلبات إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، فإننا نحث البلدان في جميع القارات على أن تصبح أطرافا فيها. ولنحرص على الاستفادة من هذا الزخم.

ترحب فنلندا بنتائج الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين بشأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وندعو إلى مواصلة استكشاف أوجه التآزر بين برنامج العمل والمعاهدة. وبالإضافة إلى تنظيم تجارة الأسلحة المشروعة، ترمي معاهدة تجارة الأسلحة أيضا إلى الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونحن مقتنعون بأن المعاهدة ستسهم بصورة إيجابية في تنفيذ برنامج العمل عقب دخولها حيز النفاذ. وستواصل فنلندا دعمها لتنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني عبر الإسهام في مشاريع المجتمع المدني، وفي العمل القيّم الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وما فتئت فنلندا ترى أن من الأهمية بمكان أن تواصل المشاركة على الصعيد العالمي لأجل التخفيف من العواقب الإنسانية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية ومخلفات الحرب من المتفجرات. وتبلغ التبرعات التي تقدمها فنلندا سنويا إلى الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام ٦ ملايين يورو.

وتشعر فنلندا بالارتياح إزاء النتائج التي خلص إليها المؤتمر الاستعراضي الثالث الهام لاتفاقية أوتاوا، الذي انعقد في مابوتو. وتواصل فنلندا الامتثال الكامل للاتفاقية، مثلما نفعل مع جميع اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح الأخرى التي انضممنا إليها. وتلتزم فنلندا باستكمال تدمير المخزون العائد لها.

وننوّه بدور اتفاقية الذخائر العنقودية من منظور إنساني وبأهدافها الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها.

وتعتبر فنلندا أن اتفاقية الأسلحة التقليدية أداة هامة للقانون الدولي الإنساني. وتود فنلندا، بوصفها رئيسة البروتوكول الثاني المعدّل لاتفاقية الأسلحة التقليدية، أن تدعو جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها أن تفعل ذلك. وترحب فنلندا بالمناقشات الأولية حول منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى إجراء مناقشات في المستقبل.

السيدة نايدو (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نظرا لضيق الوقت، سأقصر ملاحظاتي خلال هذه المناقشة المواضيعية المتعلقة بالأسلحة التقليدية على بضع مسائل.

تعتقد جنوب أفريقيا أن معاهدة تجارة الأسلحة تملأ فجوة واضحة في نظام تحديد الأسلحة التقليدية. والأمر المحوري بالنسبة إلى التنفيذ الفعال لهذه المعاهدة هو الشرط بأن تضع الدول الأطراف، في حال لم تكن هذه الأمور موجودة، تشريعات وطنية فعالة بشأن الرقابة على نقل الأسلحة التقليدية وأن تنشئ نظما مكرسة وعملية لتحديد الأسلحة، فضلا عن وضع مبادئ توجيهية إدارية وطنية رسمية وإيجاد مفتشيات وطنية واتخاذ تدابير عملية للإنفاذ، بما في ذلك تدابير عقابية إزاء ما يحصل من تجاوزات.

ونحن نتطلع إلى التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة. ولأفريقيا مصلحة خاصة في التنفيذ الفعال للمعاهدة. وفي هذا الصدد، نأمل من الهياكل التي سيجري إنشاؤها دعما لتنفيذ المعاهدة أن تأخذ هذا الأمر في الاعتبار، بما في ذلك تعيين ما يناسب من الخبراء الأفارقة.

ولقد أعربت جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء الآثار الإنسانية المترتبة على الذخائر العنقودية. وجنوب أفريقيا، بوصفها دولة موقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية، تلتزم التزاما تاما بتنفيذ جميع أحكامها. وبالنسبة إلى التصديق، يسرنا أن نعلن أن اتفاقية الذخائر العنقودية قد أُرسلت إلى البرلمان للتصديق عليها. وأيد

مجلس وزراء جنوب أفريقيا أيضا تدمير المخزونات من الذخائر العنقودية امتثالا لأحكام الاتفاقية. ونحن ندعو جميع الدول إلى إدانة أي استخدام للذخائر العنقودية لأن استخدامها له تأثيرات سلبية على حياة الناس، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المناطق المتضررة، حتى بعد انتهاء الصراع لفترة طويلة.

ولا تزال جنوب أفريقيا تعتقد أن برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يمثل مجموعة التزامات جوهرية وعالمية لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأن تنفيذه الكامل لا يزال هاما اليوم كما كان هاما لدى اعتماده في عام ٢٠٠١. ونجاح اجتماع هذا العام من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين ونجاح المؤتمر الاستعراضي المعني بتنفيذ برنامج العمل في العام الماضي دلالة على ذلك.

وفي ما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل، لا يزال هناك عدد من التحديات التي تواجه التنفيذ. ففي العديد من الدول، ثمة بعض العناصر الأساسية جدا المتعلقة بإدارة المخزونات الوطنية لا تزال بحاجة إلى تنفيذ. وعدم وجود ضوابط وطنية كافية يشكل خطرا شديدا كمصدر محتمل لتحويل وجهة الأسلحة نحو التجارة غير المشروعة. وينبغي أن نواصل احتراسنا إزاء الافتراض بأن هذه العناصر الأساسية قد تم تنفيذها بالفعل من جانب الغالبية العظمى من الدول.

وبصرف النظر عن الجهود الوطنية المبذولة لتنفيذ برنامج العمل، يود وفد بلدي أن يؤكد على التنفيذ الكامل لبرنامج العمل برمته، بما في ذلك ما يتعلق بالتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. ومن دون المساعدة الدولية، فإن العديد من المسائل التي أثارتها الدول، من قبيل نزوح المدنيين والأخطار التي تتعرض لها التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، لن تجري معالجتها بما يكفي على الاطلاق. والمهمة المتعلقة بالتنفيذ الناجح والكامل لبرنامج العمل على جميع المستويات تقع على عاتقنا جميعا. فهي مهمة لا يستطيع أي منا أن ينجزها بمفرده.

إن وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي في السنوات الأخيرة أدت إلى وسائل وأساليب جديدة تتعلق بالحروب. فمسألة التكنولوجيات الجديدة والناشئة هي مسألة حافلة بالأسئلة وعدم اليقين إلى حد كبير، لأن ثمة تكنولوجيات لم تنضج بعد. وهناك واحدة من المسائل الرئيسية في هذا الصدد التي ينبغي أن تكون مصدر قلق لكل واحد منا هي ما إذا كانت التكنولوجيات الجديدة للحروب متوافقة مع قواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التمايز والتناسب والضرورة العسكرية، فضلا عن تأثيرها المحتمل على حقوق الإنسان. وسرعة تزايد هذه الأسئلة من حيث الأهمية والإلحاح توازي سرعة تقدّم هذه التكنولوجيات وتطورها. ولا يزال وفد بلدي داعما لمواصلة النقاش بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية.

السيد غوتولو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه للأمين العام على تقاريره حول هذا الموضوع الهام، ويرحب بالتركيز الزائد على الحاجة إلى تعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وتؤيد إثيوبيا تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13).

إن وفد بلدي يعتقد أن الأسلحة التقليدية لا تزال تسبب خسارة مأساوية لحياة المدنيين الأبرياء، لا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال. فهي لا تزال تمثل تحديات

كبرى للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي في أجزاء كثيرة من العالم. وليس هناك شك في أن الآثار السلبية لمثل هذه الأسلحة هي آثار هائلة، ليس لأنها تودي فحسب بحياة البشر أكثر من أي وقت مضى دون تمييز، ولكن لأنها تسبب أيضا للشعوب معاناة لا توصف بطرق مختلفة. فهي المسؤولة عن الآثار السلبية الطويلة الأمد على مكاسب السلام والأمن التي تحققت بشق الأنفس، لا سيما في حالات ما بعد الصراع، وكذلك عن عرقلة جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من البلدان.

والانتشار غير المسؤول لهذه الأسلحة ونقلها على نحو غير مشروع هما في الواقع مصدر قلق بالغ وملحّ للدول والهيئات الإقليمية والمجتمع الدولي، نظرا لأنها أخذت تصبح بصورة متزايدة عاملا كبيرا يساهم في الصراعات المسلحة والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وشهدنا حقا على مدى سنوات العديد من الصراعات العنيفة في أنحاء القارة الأفريقية وقد أجّجها استخدام مثل هذه الأسلحة. وهي، علاوة على ذلك، تؤدي إلى تفاقم العنف المسلح والعنف القائم على نوع الجنس والجريمة المنظمة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تسبب بدورها زيادة أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. والتحديات التي تشكلها على الصعيد العالمي لا تستدعي اعتماد اتفاقيات دولية فحسب، مثل تلك المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ولكنها تتطلب أيضا التعاون والتنسيق الدوليين من خلال المنظمات الإقليمية والدولية في سبيل معالجة هذه المسائل بطريقة مجدية.

وبغية التصدي لهذه التحديات وآثارها السلبية، ما فتئت إثيوبيا تعمل عن كثب مع الشركاء في منطقتنا ومع المجتمع الدولي من أجل تعزيز الجهود الجماعية في مكافحة السمسرة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نعتقد أن من المهم لجميع الدول أن تنضم إلى الجهود العالمية لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لأن مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غالبا ما تتجاوز الحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن منطقة شرق أفريقيا ووسطها تواصل، من خلال مركزها الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، التنسيق مع الدول الأعضاء وتقديم المساعدة إليها بغرض مراقبة عمليات نقل الأسلحة مراقبة فعالة داخل هذه المنطقة وخارجها.

وتعاني إثيوبيا من التلوث بالألغام الأرضية التي خلّفتها الصراعات خلال خمس سنوات من الاحتلال الأجنبي في منتصف الثلاثينات من القرن الماضي والحروب التي وقعت بعدها. ولقد تركت طوال سنوات عديدة أثرا سلبيا على حياة المواطنين وأعاقت الحركة الآمنة للناس وعرقلت على نحو خطير جهود الأمن الغذائي واستعادة سبل كسب العيش في المناطق المتضررة. وكان بلدي من بين البلدان الأولى التي انضمت إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بالتوقيع عليها في عام ١٩٩٧.

وقد أصبحنا دولة طرفا في الاتفاقية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بعد تصديقنا على المعاهدة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وإثيوبيا، بصفتها دولة طرفا، تؤيد تماما الجهود الدولية المبذولة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام والرامية إلى إزالتها من المناطق المتضررة وضمان تدميرها بهدف منعها تماما من إلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء وإعاقة جهود التنمية. واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد هي إحدى معاهدات نزع السلاح الأكثر قبولا عالميا والتي يجري تنفيذها على نطاق واسع. وفي هذا الصدد، سيساعد المؤتمر الاستعراضي الثالث للاتفاقية، الذي عقد مؤخرا في مابوتو، على تنفيذ الاتفاقية كذلك، لأن

الإرادة السياسية للمجتمع الدولي معبر عنها بشكل واضح في وثيقته الختامية.

وثمة حاجة ملحة لاتخاذ تدابير شاملة ولالتزام قوي بالتنفيذ الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتشمل التدابير الواسعة النطاق التي اتخذها حكومة إثيوبيا في هذا الصدد، توفير التوعية الجنسانية والثقافية بمخاطر الألغام في الأماكن الواقعة في محيط المناطق المتضررة من الألغام ومواقع مشاريع إزالة الألغام. ووفقا لذلك، جرى منذ عام ٢٠٠٢ توعية ما يقرب من نصف مليون شخص بمخاطر الألغام. ونتيجة لذلك، فإن معظم أولئك الذين جرت توعيتهم أظهروا تغييرا في السلوك في صورة استجابات شتى، بما في ذلك الإبلاغ عن عدد من المتفجرات ومخلفات الحرب من مواقع مختلفة وكذلك المساعدة فيما يخص أنشطة إزالة الألغام وعمليات المسح الجارية. ويسرني الإشارة هنا إلى أن إثيوبيا تقدم، وفقا للمادة ٧ من معاهدة أوتاوا، تقريرا عن أنشطتها في هذا المجال سنويا منذ عام ٢٠٠٨. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل إثيوبيا العمل تطهير منطقة تبلغ مساحتها ٥٨,٤ كيلومتر مربع من الألغام المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب في جميع أنحاء البلد، وهي ملتزمة بتعزيز الاستقرار ونزع السلاح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

في الختام، يود وفد بلدي اغتنام هذه الفرصة ليعيد التأكيد مرة أخرى على التزام إثيوبيا بمواصلة التصدي لخطر انتشار الأسلحة التقليدية المتزايد، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل معا بروح التعاون وإظهار مستوى الالتزام السياسي المطلوب للحد من الأثر المدمر لهذه الأسلحة على حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

السيد آهن يونغ – جيب (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بينما شغلت أسلحة الدمار الشامل حيزا كبيرا في جدول الأعمال العالمي للأمن ونزع السلاح على مدى العقود القليلة الماضية، لا يزال نقل واستخدام الأسلحة التقليدية بصورة غير مشروعة يولدان انعدام الأمن والصراع في أنحاء العالم. وقد ارتبط استخدامها ببعض أخطر جرائم الحرب والأزمات الإنسانية في عصرنا. وكان لها أيضا آثار عدم استقرار على أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين، مثل تدابير حظر الأسلحة وعمليات حفظ السلام وبرامج بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وشكل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي معلما هاما في جهودنا الرامية للحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية في جميع أنحاء العالم. وتمثل المعاهدة أول صك دولي ملزم قانونا يطبق سيادة القانون ومعايير موحدة في مجال التجارة العالمية للأسلحة التقليدية. وبوجه خاص، لأول مرة يُطلب من الدول بموجب المعاهدة مراعاة العواقب الإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان عند تصدير الأسلحة التقليدية. وتشيد جمهورية كوريا بإيداع الصك الخمسين للتصديق على المعاهدة خلال الشهر الماضي، مما سيتيح دخول المعاهدة حيز النفاذ في وقت لاحق من هذا العام، وذلك إنجاز تحقق بعد أقل من عامين من اعتمادها. ويجب أن نحافظ على زخم أعمالنا من خلال مواصلة بذل جهود قوية لتحقيق عالمية المعاهدة وضمان التنفيذ الكامل والفعال لها من جانب الدول الأطراف. وباعتبار جمهورية كوريا إحدى الدول الموقعة الأصلية عليها، فإنها تؤكد مجددا التزامها القوي بأهداف وغايات المعاهدة. وتعمل حكومة بلدي بجدية في اتجاه التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

لقد كان اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٧ (٢٠١٣) في العام الماضي، وهو أول قرار من نوعه مكرس حصرا لمسألة

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تطورا آخر ذا مغزى في هذا المجال. ويسلط القرار، في جملة أمور، الضوء على عدد من النقاط الرئيسية، بما في ذلك التزام جميع الدول بالامتثال لإجراءات حظر الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وخاصة النساء والأطفال، وضرورة التنفيذ الفعال للمعاهدة. ومع دخول المعاهدة حيز النفاذ قريبا، علينا أن نعمل من أجل تعزيز تآزرها مع القرار ٢١١٧ (٢٠١٣) وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه من أجل بناء نظام عالمي متماسك وفعال لتحديد الأسلحة التقليدية.

وشكلت اتفاقية الأسلحة التقليدية ركيزة أساسية لنزع السلاح التقليدي وتحديد الأسلحة على مدى العقود الثلاثة الماضية، مع الحفاظ على التوازن الدقيق بين المبادئ الإنسانية والشواغل الأمنية المشروعة. كما تشكل الاتفاقية أداة حيوية قادرة على الاستجابة للتهديدات الجديدة والمتطورة والتحديات الإنسانية الملحة التي نواجهها. ويرى وفد بلدي أن مناقشة مسألة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خلال اجتماعات فريق الخبراء الحكوميين للأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية على مدى السنوات الخمس الماضية كانت خطوة مهمة إلى الأمام. ونظرا للأثر السلبي البالغ لهذه الأجهزة، على حياة المدنيين الذين يتأثرون بشكل مباشر، وكذلك على جهود تحقيق التنمية الاجتماعية وإعادة البناء الاقتصادي في مرحلة ما بعد الصراع، من الضروري أن نستمر في استكشاف سبل للتعاون بشكل أوثق في التصدي للتحديات التي تطرحها.

وأخيرا، تجدر الإشارة أيضا إلى المناقشة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل برئاسة فرنسا، والتي عقدت لأول مرة ضمن هيكل اتفاقية الأسلحة التقليدية. وإننا نتطلع إلى اتباع نهج متوازن ومنصف لإيجاد فهم مشترك لهذه التكنولوجيا ذات الصلة وآثارها.

السيد لوبان (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول فرصة تتاح لي لمخاطبة اللجنة الأولى، فإنه من دواعي شرفي تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وتهنئة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم أيضا. ونتعهد بدعم رئاستكم وعمل اللجنة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للسفير إبراهيم الدباشي، الممثل الدائم لليبيا، على جهوده في رئاسة اللجنة الأولى خلال الدورة السابقة.

تؤيد جمهورية مولدوفا البيان الخاص بالأسلحة التقليدية الذي أُلقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13)، ولكن أود بصفتي الوطنية أيضا أن أضيف بعض الملاحظات ذات الأهمية بالنسبة لبلدي.

إننا نرحب بقرب بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وقد بدأت جمهورية مولدوفا عملية التصديق عليها وتأمل أن تكون قادرة على استكمالها في أقرب وقت ممكن. ونحن ملتزمون بالمضي قدما في تنفيذ أحكام المعاهدة وندعو الدول الأطراف الأخرى إلى الانضمام لتنفيذ المعاهدة على نطاق عالمي وواسع وبصورة شفافة وفعالة عندما تدخل حيز النفاذ. وبالطبع، فإننا نتمنى أيضا النجاح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة المقرر عقده خلال عام ٢٠١٥.

وأود بصفة خاصة أن أؤكد عنصرا هاما في المعاهدة أكدنا عليه بقوة أثناء اعتمادها. فقد أعربت جمهورية مولدوفا بقوة وبشكل متكرر عن اعتقادها بضرورة ألا تضمن المعاهدة الشفافية والمساءلة في عمليات نقل الأسلحة التقليدية فحسب، ولكن ينبغي أيضا أن تساعد على منع الاتجار غير المشروع

بتلك الأسلحة، وخصوصا مع الكيانات الانفصالية وغير المعترف بها.

ويكتسي ذلك أهمية حيوية لبلدي، ولا سيما في سياق الأمن الإقليمي الحالي الخطير والمعقد. ووفقا لذلك، نود أن نؤكد من جديد أن هدفنا هو تطوير وتعزيز القدرات الوطنية لتحديد الأسلحة وتكييفها مع المعايير الدولية، خصوصا تحسين التشريعات الوطنية المتعلقة بتجارة الأسلحة والمعدات العسكرية وكذلك الممارسات التجارية المتعلقة بها، وذلك بدعم من شركائنا التقليديين. وندعو شركاء ومانحين جددا إلى التقدم والمشاركة في هذه المشاريع المهمة.

وتواصل جمهورية مولدوفا أيضا التزامها بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتعرب عن ارتياحها لنتائج الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل. كما نرحب بقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي الوقت نفسه، علينا أن نُذكر مرة أخرى بالتطورات الأمنية في المنطقة وأن نؤكد على ضرورة وجود آلية مراقبة فعالة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ظل هذه الظروف.

وتؤكد جمهورية مولدوفا مرة أخرى أنه يتعين علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى التركيز على مجموعة من الترتيبات العالمية والإقليمية لتحديد الأسلحة التقليدية، كما تظهر حالتنا الخاصة في أوروبا. ويمكن تحقيق الأمن والتقدم بشكل حقيقي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح، إذا اتخذت مجموعة معقدة من التدابير على جميع المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وهذا هو السبب في أننا نؤكد ترحيبنا بتحقيق تقدم ونتائج في وقت مبكر على صعيد اتفاقية الأسلحة التقليدية في أوروبا.

إن بلدي يقدر عاليا إسهام الوثيقتين اللتين تمثلان حجر الزاوية في هذا الصدد، وهما: معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن في ضمان التوازن العسكري والأمن والشفافية في القارة. ولكن لا يمكن الاستعاضة عن أحكام معاهدة ملزمة قانونا، وهي في هذه الحالة نظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية، بأي تعهدات ملزمة سياسيا. وينبغي أن يقوم أي نظام للمراقبة في المستقبل في هذا الصدد على نظام ملزم قانونا لتحديد المعدات بشكل يمكن التحقق منه، يشمل تبادل المعلومات واتخاذ تدابير للتحقق ويأخذ في الاعتبار بشكل كامل العناصر الأخرى ذات الصلة التي تنص عليها معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وينبغي أن يتوافق هذا النظام الإقليمي، في حالتنا، مع مبادئ وثيقة هلسنكي الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، دون أن يترك أي مجال لسوء التفسير. وعلاوة على ذلك، لن يؤدي ترتيب كهذا لتحديد الأسلحة التقليدية إلا إلى تعزيز احترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأطراف. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه من بين العناصر الهامة الأخرى، يتعين أن يعزز أي ترتيب أوروبي أطلسي جديد مبدأ موافقة الدولة المضيفة على تمركز القوات العسكرية الأجنبية على أراضيها.

ويتمثل أحد الأمثلة على النتائج الإيجابية التي يمكن أن نتوقعها من تحول نظام إقليمي كهذا لتحديد الأسلحة إلى حقيقة واقعة في أن يؤدي التنشيط والتنفيذ الكامل لنظام القوات التقليدية في أوروبا إلى الوفاء بجميع الالتزامات ذات الصلة التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة منظمة الأمن والتعاون الذي عقدته في اسطنبول في عام ١٩٩٩، ولا سيما سحب الوجود العسكري الأجنبي من مولدوفا، والذي لا يحظى بموافقة البلد المضيف. وعلاوة على ذلك، فإن ذلك سيعني إزالة المخزونات المتبقية من الذخائر التقليدية من منطقة كولباسنا في مولدوفا

وسحب ما يسمى فريق العمليات في القوات الروسية الذي يحرس هذه المخزونات. لذلك، فإن نُظم تحديد الأسلحة على المستوى الإقليمي تهمنا كذلك.

وعلاوة على ذلك، تشكل التطورات الراهنة، لا سيما الأزمة في أوكرانيا وما حولها، اختبارا جديا لصكوك تحديد الأسلحة في أدوات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي أنشئت بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي أن نركز جهودنا على تنفيذ وتعزيز الالتزامات القائمة المعتمدة في الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لذلك، على سبيل المثال، من شأن وجود نظام فاعل للقوات التقليدية في أوروبا أن يشكل إضافة ذات قيمة إذا جرى إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتبديد المخاوف ونزع فتيل التوترات والإسهام في استقرار الحالة داخل أوكرانيا وما حولها. وبالتالي، يمكن للأمم المتحدة أن تنظر في توجيه رسالة تشجيع سياسية بخصوص إنشاء أدوات إقليمية مناسبة لتحديد الأسلحة كجزء من الجهد العالمي المتعلق بتحديد الأسلحة.

في الختام، أود التأكيد على التزام جمهورية مولدوفا بمواصلة انخراطها فيما يخص القضايا المرتبطة بتحديد الأسلحة التقليدية.

السيد مرا (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة، أود أن أشارك الوفود الأخرى تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة وأن أؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونشيد أيضا بأعضاء المكتب الآخرين. كما يود وفد بلدي اغتنام هذه الفرصة للترحيب بتعيين الأمين العام للسيد يارمو ساريفا (فنلندا) مديرا لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

ويتشاطر وفد بلدي القلق من أن الأسلحة التقليدية لا تزال تشكل تهديدا وتحديا خطيرين للبشرية. ولذلك، من الأهمية القصوى بمكان مراقبة إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها والمحافظة عليها بعناية من جانب الحكومات أو الكيانات المرخص لها حسب الأصول لاستخدامها بشكل مشروع. ونود أن نؤكد أنه لكل دولة ذات سيادة الحق في استيراد أو تصدير أو حتى تصنيع الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها لتلبية احتياجاتها الأمنية. غير أنه في سياق قيامنا بهذه الأنشطة، فإننا مسؤولون أيضا عن منع تلك الأسلحة التقليدية من الوقوع في الأيدي الخطأ. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان النامية مثل ميانمار تعزيز قدرتها على تحديد الأسلحة التقليدية بشكل منهجي.

وفي ضوء ذلك، من دواعي سروري إبلاغ اللجنة بالجهود الوطنية الأخيرة التي بذلتها حكومة ميانمار في مجال بناء القدرات فيما يتعلق بتحديد الأسلحة الصغيرة في تعاون وثيق مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. فقد عقدت حلقة عمل لمدة يومين فيما يخص الأسلحة الصغيرة في ناي بي تاو بتاريخ ١٥ و١٦ أيار/مايو. وشارك ما مجموعه ٥٠ مسؤولا من حكومة ميانمار من أجزاء مختلفة من قطاع الأمن في حلقة العمل لمناقشة السياسات والقضايا التقنية المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن مواضيع مختلفة تتراوح ما بين الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة وتأمين وإدارة مخزونات الأسلحة والذخيرة.

وشكلت استضافة وزارة الدفاع لحلقة عمل بشأن نزع السلاح للمرة الأولى انعكاسا حقيقيا لاهتمام ميانمار المتنامي بتعزيز قدرتها على توفير إدارة آمنة للأسلحة والذخائر التقليدية ومراقبتها. وعلى الرغم من قصر مدة حلقة العمل، فقد أتيحت لنا فرصة ثمينة لتبادل المعلومات بشأن الصكوك الدولية والشواغل الداخلية وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليس مع المشاركين

المحليين فحسب ولكن أيضا مع الخبراء الدوليين المشاركين. وتم أيضا خلال الاجتماع مناقشة مسائل تقنية، مثل إدارة المخزونات ووضع العلامات وحفظ السجلات والتعقب. وقد استفاد المشاركون أيضا من المداولات التي تطرقت إلى مراقبة الحدود الداخلية والتعاون الدولي.

وقد أنشأت وزارة الدفاع في ميانمار نظاما خاصا بوسم جميع الأسلحة الموجودة في حوزتها وتعقبها وتخزينها ونقلها. وقد ورثنا النظام في الواقع من ماضينا الاستعماري وكان لا بد من تعديله لتلبية احتياجات اليوم. ورغم أن حلقة العمل هذه هي الحلقة الأولى التي تستضيفها وزارة الدفاع في ميانمار بعد التغييرات الديمقراطية في البلد، فإن سلطات ميانمار تحافظ بالفعل على اتصالات منتظمة مع بلدان الجوار، وكذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ورابطة رؤساء أجهزة الشرطة التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، فيما يخص تبادل المعلومات بشأن تهريب الأسلحة.

ويعتبر وفد بلدي برنامج العمل إطارا هاما متعدد الأطراف، يمكن أن يساعد الدول على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن التعاون والمساعدة الدوليين الكافيين والمستدامين، لا سيما في مجال بناء القدرات، يكتسيان أهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية إذا أريد لها أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل.

في الختام، نود أن نعرب عن خالص شكرنا لحكومتي ألمانيا وسويسرا على ما قدمتاه من دعم ومساعدة من أجل الاختتام الناجح لحلقة العمل التي استفدنا منها في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد ثامافونغسا (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي أول مرة أتكلم فيها أمام اللجنة الأولى، أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهاني الصادقة على انتخابكم لهذا المنصب الهام، وأن أتمنى لكم كل النجاح في الأعمال المقبلة التي سوف تقوم بها اللجنة الأولى في هذه الدورة.

يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز حول هذا البند من جدول الأعمال (انظر A/C.1/69/PV.13).

إن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تولي أهمية كبيرة للشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة التقليدية. ويظهر ذلك في دعمنا القوي للعمل من أجل نزع الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي والمشاركة النشطة فيه. وقد أصبحت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دولة طرفا في الصكوك الدولية الرئيسية في هذا الميدان، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وأربعة من بروتوكولاتها، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أيضا اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد روحا وهدفا، وهي الاتفاقية التي أعلنا عن عزمنا على الانضمام إليها. ولقد شاركنا في عملية التفاوض بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، ونحن نتطلع إلى دخولها حيز النفاذ في المستقبل القريب. ونعكف في الوقت الحاضر على دراسة هذه المعاهدة بهدف أن نصبح في المستقبل دولة طرفا فيها.

إن دعمنا القوي ومشاركتنا النشطة في الأعمال المتعلقة بنزع الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي يتجذران في تجربة تاريخية مؤلمة جدا لبلدنا. إذ تم تسجيل لاوس كواحدة من أكثر البلدان التي تعرضت للقصف الشديد بالقنابل على وجه الأرض للفرد الواحد. فخلال حرب الهند الصينية من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٣، أُسقط على البلد أكثر من مليوني طن من الذخائر. ونتيجة لذلك، هناك تلوث واسع النطاق في جميع أنحاء البلد، مع انتشار ذخائر غير منفجرة في ١٤

محافظة من أصل ١٧، لا تزال تقتل وتشوه الأبرياء، وبخاصة النساء والأطفال، وتؤثر تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد بعد انتهاء الحرب بفترة طويلة. وهذا الأمر يمنع الوصول إلى الأراضي الزراعية التي تمس الحاجة إليها، ويعوق بناء البنية التحتية العامة ويؤخرها، ويضيف تكلفة على الاستثمار في المناطق الملوثة.

وإزالة الذخائر غير المنفجرة عملية مكلفة جدا وتستغرق وقتا طويلا. ونتيجة لذلك، فهي تعرّض للخطر الحق في الحياة والحق في العيش بمنأى عن التهديد والخطر. وهكذا، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تريد أن تتكرر المعاناة التي عاناها شعب لاو لفترة طويلة. وبالتالي، نحن ندين استمرار استخدام الذخائر العنقودية في بعض أجزاء من العالم، ونحث البلدان التي لم تصدّق على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية أو لم تنضم إليها بعد على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وترحب جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالاختتام الناجح للاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الذي انعقد في كوستاريكا الشهر الماضي، ونتطلع قدما إلى الاجتماع الاستعراضي الأول للاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، الذي سيعقد في دوبروفنيك، كرواتيا، العام المقبل.

إن معظم الصراعات تخاض اليوم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذلك، تشكل التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مصدر قلق كبير للعديد من البلدان. وبغية التصدي لهذه المشكلة، فإن الأمر يتطلب بذل جهود متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وبالتالي، يؤيد وفدي برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

السيدة حسان (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): بما أن هذه هي أول مرة أخاطب فيها اللجنة الأولى، اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب عن تهاني جيبوتي لكم على انتخابكم رئيسا للجنة. ونتوجه بتهانينا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، وأنا أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين لوفد بلدي خلال هذه الدورة.

يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.13)، وفي وقت سابق من هذا اليوم ممثل كل من نيجيريا ومصر بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي.

اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالتذكير بقول أفريقي مأثور: ”مهما كانت الطريق أمامنا طويلة، فإن الرحلة تبدأ بالخطوة الأولى.“ هناك مجرد شهرين يفصلاننا في رحلتنا هذه عن دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. لقد كُتب للتو فصل جديد في تاريخ الأمم المتحدة، وهو يثبت الزخم الذي تجسده تعددية الأطراف.

إن دولا عديدة في قارتنا تعاني على نحو غير متناسب من الآثار الضارة المترتبة على عمليات نقل الأسلحة بطريقة غير مسؤولة، حيث تخلّ بالتوازن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. فهناك تقريبا ٥٠٠ مليون من الأسلحة الصغيرة قيد التداول في أفريقيا، وفقا للاتحاد الأفريقي. والمؤسف أن الصراع وانعدام الأمن يكلّفان أفريقيا مليارات الدولارات كل عام، وذلك دون احتساب الخسائر البشرية.

ولقد تم التوصل إلى التصديق الخمسين من التصديقات اللازمة لدخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. ويود وفد بلدي أن يشكر حكومة المكسيك على قرارها باستضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف، في وقت مبكر من عام ٢٠١٥. وترى جيبوتي أنه من الملحّ البت في طرائق إنشاء أمانة تكون انعكاسا للتمثيل الجغرافي العادل ووضع اللمسات الأخيرة عليها. وينبغي لعدة معايير أن توجه اختيارنا للمدينة التي ستستضيف مقر معاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل.

ويجب التذكير بأن إنشاء معاهدة دولية لتنظيم عمليات نقل الأسلحة التقليدية يرتبط ارتباطا وثيقا بمتطلبات الأمن الوطنية ودون الإقليمية والدولية، وحتى بالمسؤولية عن الحماية، التي هي مسؤولينا جميعا في نهاية المطاف. وسوف يعزز هذا الصك الدولي، الذي أبرم تحت رعاية الأمم المتحدة، الهيكل المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح. فهو يتطلب اتباع نهج متوازن وموضوعي لكفالة احترام مصالح جميع الدول وحمايتها، المستوردة والمصدرة على حد سواء.

والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المسؤولة عن القضاء على معظم الضحايا في العالم. والمؤسف أنها لا تدّخر أي قارة. ولا تزال أفريقيا بخاصة تعاني من عواقب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حيث تزداد المخزونات فيها وتهدد تدفقات الأسلحة الجديدة الاستقرار الهش في المنطقة. ومنطقتي، للأسف، لم تنج من التداول غير المنضبط بهذه الأسلحة. وذلك يدفعنا بقوة أكثر من أي وقت مضى إلى تكثيف الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز تنفيذ برنامج العمل، وفي هذا الصدد، تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيدين الدولي والإقليمي، لا سيما من خلال المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، من أجل تنفيذ برنامج العمل. ويرحب وفدي في هذا الصدد بنجاح الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برامج العمل، الذي عقد في حزيران/يونيه تحت قيادة الممثل الدائم لأفغانستان.

ولقد تم عقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في سان هوزيه خلال الفترة من ٢ إلى ٥ أيلول/سبتمبر. فالتقى ممثلون عن الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والائتلاف المناهض للذخائر العنقودية بغية مناقشة مختلف المسائل المتعلقة بمركز الاتفاقية، بما في ذلك التشريعات الوطنية. والأسلحة العنقودية هي أسلحة كبيرة تنثر العشرات أو المئات من الذخائر الصغيرة. ومنذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام ٢٠١٠، حظيت بالدعم من ١١٤ دولة. وأكثر من ٢٥ في المائة من الدول الأطراف، بما في ذلك بلدي، هي دول أفريقية. لذلك، نرحب بتصديق جمهورية الكونغو وغينيا عليها، وانضمام بليز وسانت كيتس ونيفس إليها.

واسمحوا لي أن أختتم بالإشارة إلى قول للأمين العام السابق كوفي عنان – دون تقدم، لن يكون هناك سلام؛ ودون سلام، لا يمكن أن يكون هناك تقدم.

السيد أوديديبيا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): ما زال الناس يموتون بلا داع في جميع أنحاء العالم بسبب الأسلحة والذخائر التي تم شراؤها بصورة غير مشروعة من قبل بعض العناصر في المجتمع ولا سيما المتمردون والمتطرفون المتسمون بالعنف، الذين لا يسعون سوى إلى القيام بمهمة تدمير بلدانهم. ويمثل إدراج أكثر من سبعة مشاريع قرارات في إطار هذه المجموعة، مؤشرا على الشعور بالقلق البالغ الذي يساور الدول الأعضاء إزاء مدى ضخامة التحدي الذي نواجهه فيما يتعلق بآفة انتشار الأسلحة التقليدية المكتسبة بصورة غير مشروعة.

ولئن كنا نسلم بأن المجتمع الدولي أظهر التزاما ملحوظا في التصدي لهذا التحدي المشترك منذ اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام ٢٠٠١، فإن الموجة المتزايدة من التهديدات التي يتعرض لها الأمن الوطني والدولي بسبب الأسلحة التقليدية المكتسبة بصورة غير مشروعة، تتطلب أن نضاعف جهودنا لنوضح بشكل صحيح دور الأسلحة التقليدية تجاه أمن الدول والشعوب والأقاليم. وإننا مدركون تماما للخسائر البشرية الهائلة والتكاليف الاقتصادية المرتبطة بنقل الأسلحة التقليدية إلى جهات غير مأذون لها بتلقيها. وهناك دلائل زاخرة على

أن العنف الذي يرتكب باستخدام الأسلحة في حالة النزاع، يتسبب في المتوسط، بقتل حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ شخص في السنة. ومن أفريقيا إلى الشرق الأوسط وإلى أماكن أخرى، تركت المذابح غير المسبوقة وإراقة الدماء التي يشنها الإرهابيين والجماعات الأخرى غير المشروعة، المدن والمجتمعات المحلية إما مدمرة أو مهجورة، وتسببت في فقدان الأرواح العزيزة والممتلكات وسبل كسب العيش.

وفي نيجيريا، كانت تكلفة الإرهاب الذي تغذيه حيازة وتداول الأسلحة التقليدية بطرق غير مشروعة، هائلة، حيث قتلت جماعة بوكو حرام الإرهابية ما يزيد على ٠٠٠ ١٣ شخص ودمرت مجتمعات بأكملها في المناطق المتضررة. وقد كان الاختطاف المؤسف للمئات من الأشخاص، بما في ذلك تلميذات المدارس في منطقة شيبوك، عملا خسيسا يبين الطابع اللاإنساني لجماعة بوكو حرام وفظاعتها. وتقوم الجماعة الآن بتوسيع نطاق عملياتها الإرهابية إلى بلدان مجاورة أخرى في منطقة حوض بحيرة تشاد، والكاميرون وتشاد والنيجر. واستجابة للإرهاب العابر للحدود لجماعة بوكو حرام، قررت الدول الأعضاء في هيئة حوض بحيرة تشاد – الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وبنن – إنشاء فرقة عمل مشتركة متعددة الجنسيات، وتنسيق تلك القوة ونشر وحدات على امتداد حدودها المشتركة.

وعلى مدى العقد الماضي، كانت نيجيريا متسقة في الدعوة إلى عدم نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى جهات من غير الدول وإلى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم، وذلك لتجنب حالات النزاع مثل تلك التي يشهدها المجتمع الدولي اليوم مع جماعة بوكو حرام والجماعات العنيفة المماثلة العاملة في أماكن أخرى، وإطلاق العنان للفوضى وارتكاب فظائع لا يقبلها الضمير بحق المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ولهذه الأسباب، فإن نيجيريا تشعر بالاغتباط لأن معاهدة تجارة الأسلحة سوف تدخل حيز النفاذ بشكل فعلي في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد قامت نيجيريا بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها قبل أكثر من عام، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، على أمل أن التنفيذ الصارم الفعال ودون تمييز للمعاهدة سيصبح أداة فعالة في تنظيم عمليات النقل العالمية للأسلحة التقليدية من أجل كبح جماح الإرهابيين والمتمردين والمتطرفين العنيفين. والتحدي المقبل يتمثل في ضمان عالميتها. يجب أن نصر على مساءلة منتجي وسماسرة الأسلحة، الذين تنتهي أسلحتهم في أيد غير مشروعة. كما يجب أن نصر على تجريم عمليات النقل غير المشروعة ووصم الجناة. وعلاوة على ذلك، من المهم أن نغلق جميع الثغرات المحتملة التي تسمح بالأعمال الإرهابية التقليدية من خلال وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة خاصة، والأسلحة التقليدية بصورة عامة.

يرحب وفد بلدي بالاجتماع الذي عقد بالمكسيك في الشهر الماضي، حيث شاركت أكثر من ٧٠ دولة و ٢٥ مراقب في المشاورات غير الرسمية الأولى للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، ونحن نتطلع إلى الاجتماع الثاني الذي سيعقد في ألمانيا. وإذ نستكشف خيارات أخرى لضمان نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف، فإننا ما زلنا نأمل باتخاذ قرار في المستقبل بإنشاء أمانة عامة لاستضافة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة تجسّد فعلا آمال وتطلعات جميع الدول الأطراف. ونرحب أيضا بنجاح انعقاد الاجتماع الخامس في سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في عام ٢٠١٤.

وفي الختام، يرى وفد بلدي أن الوقت قد حان لكي يقف العالم صفا واحدا ضد الإرهاب وغيره من أعمال العنف

الذي تمارسه الجماعات التي ليس لها أي اعتبار لأرواح البشر، وتشارك في القتل العشوائي للمدنيين. وبجب علينا منعهم من الحصول على الأسلحة وحرمانهم من الأموال والرعاية. ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون الدولي والمساعدة الدولية.

السيد شميد (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تستخدم الأسلحة التقليدية كل يوم لارتكاب الفظائع في كل قارة. وبالتالي فإن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تشكلها هذه الأسلحة لها أهمية أساسية لا تقل عن تلك التي بُذلت لمكافحة أسلحة الدمار الشامل.

ونرحب بعملية التصديق القوية على معاهدة تجارة الأسلحة التي تؤكد على الأهمية التي تعلقها الدول على بدء نفاذ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة على وجه السرعة. ونحن نرحب بأن ذلك المعلم البارز سيتم تحقيقه قبل نهاية العام. نود أن نشكر المكسيك على عرضها استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة. وتعتزم سويسرا من جانبها، المساهمة في الأعمال التحضيرية لهذا الحدث الهام بتنظيم اجتماعه التحضيري النهائي في جنيف. وسيتعين على المؤتمر الأول للدول الأطراف اتخاذ عدة قرارات حاسمة بشأن المعاهدة، فيما يخص نظامها الداخلي والترتيبات المالية وأمانتها. ومن الضروري أن تسترشد هذه القرارات بضرورة ترسيخ المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة، وبمبادئ الكفاءة والفعالية والشمول.

وسوف تضطلع أمانة المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة بدور رئيسي في دعم تنفيذ المعاهدة. وستتوقف نوعية وفعالية التنفيذ على القدرةعلى العمل على مدار السنة، وليس فقط أثناء المؤتمرات السنوية، وكذلك على قدرة جميع الدول الأطراف على المشاركة في هذه العملية. وإذا ما أريد للتنفيذ أن يكون شاملا، فسيغدو من المهم أن يتم إنشاء الأمانة في مكان يكون فيه التمثيل دائما للدول المستوردة للأسلحة والدول المصدرة لها من الشمال إلى الجنوب على حد سواء. وسوف يتعزز التنفيذ بوجود خبرات كبيرة فيما يتعلق بمختلف الجوانب مواضيعية التي يتألف منها هذا الصك، فضلا عن التمثيل القوي من المجتمع المدني.

وبغية الاستجابة تماما لهذه المعايير من الكفاءة والفعالية والشمول، فإن سويسرا تعرض استضافة الأمانة في جنيف.

إن الحالة الراهنة تظهر بوضوح أنّ التجارة غير المشروعة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط يشكلان تهديدا للسلام والأمن والاستقرار على كلا الصعيدين الوطني والدولي. وترحب سويسرا بالوثيقة الختامية التي اعتمدت خلال الاجتماع الخامس من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين لبرنامج عمل الأمم المتحدة، وتلاحظ أن هناك في الوقت الحالي زخما كبيرا وتوافقا واسعا في الآراء بشأن مسائل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وفي ما يتعلق بالتنفيذ، تعمل سويسرا على مساعدة الدول التي تطلب ذلك بغرض تعزيز قدراتها المتعلقة بإدارة الدورة العمرية للأسلحة والذخيرة. وهي تعمل أيضا على تحسين الشروط الإطارية المتعلقة بالتشجيع على إشراك الخبراء. ويسعد سويسرا أن برنامج العمل قد أخذ باثنتين من الأولويات التي حددتها كي تترأس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وخطة العمل التي اعتُمدت أثناء المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي انعقد في موزامبيق خلال حزيران/يونيه، سمحت بتحديد أهداف طموحة لتنفيذ أحكام هذا الصك تنفيذا كاملا، لا سيما هدف وضع نهاية لعصر الألغام المضادة للأفراد. وهي تؤكد على وجوب التصدي للتحديات الرئيسية، ومنها ما يتعلق

بإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، والامتثال للقواعد التي ترسيها، وإزالة الألغام، وتقديم المساعدة إلى الضحايا.

وفي الختام، إن تطوير منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل يثير أسئلة جوهرية بشأن الكثير من النواحي. ونحن نرحب بحقيقة أن المناقشات حول هذا الموضوع قد بدأت في أيار/مايو الماضي ضمن إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة. وفي حين أن هذه التبادلات أتاحت لنا النظر في موضوع الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، فإن عملنا يجب أن يمضي قدما، ونحن نؤيد اعتماد ولاية جديدة في إطار الاتفاقية.

السيدة فلادوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد رومانيا تماما البيان الذي ألقي أمس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود أن أضيف بضع ملاحظات موجزة بصفتي الوطنية.

لقد صدّقت رومانيا على معاهدة تجارة الأسلحة في آذار/مارس، وأودعت صك التصديق في ٢ نيسان/أبريل، أي بعد سنة واحدة من اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ باء). ووقّعت رومانيا على المعاهدة ومن ثمّ صدّقت عليها سريعا بسبب المعايير الوطنية المتطورة بشأن أعمال الرقابة على عمليات الأسلحة، وهي المعايير التي وضعتها رومانيا منذ عام ١٩٩٢ ويجري تطبيقها على الدوام منذ ذلك الحين. ونحن نحث بقوة جميع الدول على تصديق المعاهدة والتقيد بأحكامها.

إن تنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة قد يشكل تحديا للعديد من البلدان. ورومانيا مستعدة لمساعدة تلك البلدان، إذا طُلب منها ذلك، عن طريق تبادل خبرتنا ومعرفتنا الوطنية في هذا الصدد. ونحن نؤيد الجهد الكبير الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي في سلسلة من أنشطة التوعية بغرض مساعدة البلدان الثالثة، بناء على طلبها، لتعزيز نظم نقل الأسلحة، تمشيا مع متطلبات المعاهدة. ورومانيا جزء من فريق الخبراء الدولي الذي يوفر الخبرة التي تهدف إلى تعزيز ضوابط التصدير عموما، من خلال الأنشطة التي يضطلع بها الفريق العامل التابع للمجلس الأوروبي المعني ببرنامج التوعية إزاء صادرات الأسلحة التقليدية، ومشروع الاتحاد الأوروبي المتعلق بالتوعية إزاء معاهدة تجارة الأسلحة.

وسوف تدخل المعاهدة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، أي بعد اعتمادها بما يزيد قليلا على ١٥ شهرا. وهذا إنجاز كبير حقا ودليل واضح على أن الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني، بالعمل معا من خلال الأمم المتحدة، يمكنها أن تؤدي إلى تحقيق إنجازات بارزة. ولكن من أجل أن يكون لمعاهدة تجارة الأسلحة تأثير حقيقي وملموس على تنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية، نحن بحاجة إلى التأكد من أن تصبح صكا عالميا تنفّذه جميع الدول تنفيذا فعالا وشاملا، وبخاصة البلدان الرئيسية المصدّرة والمستوردة.

ولقد شاركت رومانيا بنشاط في الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية التي انعقدت في مدينة المكسيك خلال الشهر الماضي، بهدف كفالة الإعداد الكافي للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونود أن نشكر الحكومة المكسيكية مرة أخرى على ضيافتها وقيادتها القديرة في توجيه المناقشات المثمرة. كما نرحب بعرض ألمانيا استضافة الجولة الثانية من المشاورات غير الرسمية لهذه العملية في وقت لاحق من هذا العام، وهو أمر ضروري لجعل أحكام المعاهدة جاهزة للتنفيذ دونما تأخير.

وتعتقد رومانيا بقوة أن البنية التحتية للمعاهدة يتعين أن تكون مرنة وكافية أيضا، الأمر الذي يعتمد على الخبرة والمعرفة الموجودتين أصلا في هذا الميدان. ونحن نتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الدول المصدّقة على المعاهدة، وكذلك مع الدول الموقّعة عليها، والأمانة العامة للأمم المتحدة، وبخاصة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، والمجتمع المدني،

بغية كفالة التنفيذ الكامل والفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها.

السيد هانيوتشي (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13). وأود أن أسلّط الضوء على بضع مسائل ذات أولوية للنمسا.

تتشرف النمسا بأن تكون حاليا رئيسة شبكة الأمن البشري. فهذا الفريق غير الرسمي عبر الإقليمي من الدول يشجع على التصدي الدولي للتحديات العالمية للسلام والأمن، بحيث يتمحور هذا النهج حول الناس، ويراعي الاعتبارات الجنسانية، ويكون شاملا، وله سياقات محددة، ويتجه نحو منع المعاناة البشرية. وبالنسبة إلى النمسا، فإن هذا النهج ضروري للمشاركة الدولية المسؤولة بشأن مسائل الأسلحة التقليدية – الأسلحة التي لا تزال تسبب الخسائر البشرية والمعاناة الإنسانية على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

إن منع المعاناة البشرية وتقديم المساعدة إلى ضحايا الصراعات المسلحة والعنف المسلح يجب أن يظلا في صميم الجهود التي نبذلها. فقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) كان القرار الأول الذي يتناول الأثر غير المتناسب والفريد للصراع المسلح على المرأة. ومنذ ذلك الحين، ازداد الوعي والتصدي على الصعيد الدولي تجاه الآثار الجنسانية للأسلحة، والعنف المسلح، والصراع المسلح، ولكن ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. والآثار الجنسانية لأنواع محددة من الأسلحة، بما في ذلك الأسلحة التقليدية، وتأثيراتها على النساء والأطفال هي مسائل تستحق المزيد من الاهتمام والتركيز في البحث والنقاش السياسي. وينبغي إدراج المنظور الجنساني في جميع جهود نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة.

وبعدما صدّقت النمسا على معاهدة تجارة الأسلحة، فهي تتوقع أن يساهم تنفيذها الفعال إسهاما هاما في الأمن البشري، وحقوق الإنسان والتنمية، ويساهم إلى حد كبير في مكافحة العنف المسلح القائم على نوع الجنس. ونحن نشكر المكسيك على نجاح الاجتماع التحضيري الأول، ونتطلع إلى الاجتماع المقبل الذي سينعقد في ألمانيا خلال تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ تلتزم النمسا التزاما قويا بأهداف معاهدة تجارة الأسلحة، فإنها مرشحة لتكون مقرا للأمانة الدائمة لمعاهدة تجارة الأسلحة في المستقبل. وبما أن فيينا هي مركز عالمي للمسائل الأمنية والمراقبة القانونية لعمليات التصدير والتطوير، فسوف تزود الأمانة بمجالات واسعة من الخبرات والظروف القيّمة كي تضطلع بواجباتها بطريقة شفافة وفعالة تتسم بالكفاءة.

إن التأثيرات العشوائية والآثار الإنسانية غير المقبولة للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية قد أدت إلى حظرها تماما. وإنه لأمر مثير للرعب رؤية هذه الأسلحة العشوائية وهي تواصل إزهاق الأرواح البشرية وتسبب المآسي الإنسانية. وهذا يؤكد ضرورة إضفاء الطابع العالمي الكامل على اتفاقية حظر الألغام، والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. وتكرر النمسا القول إن الالتزام بحماية المدنيين من الأضرار التي لا داعي لها يقع على عاتق جميع الدول.

في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد بمابوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٤، جددت الدول الأطراف التزامها بالتنفيذ الكامل لجميع التزامات المعاهدة واتفقت على أهداف واضحة لإنجاز الالتزامات المحددة زمنياً بموجب الاتفاقية والإجراءات اللازمة لعلاج مسألة مساعدة الضحايا، والتعاون والمساعدة بطريقة ملموسة.

المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية، الذي سيعقد بدوبروفنيك، كرواتيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، سيكون معلماً هاماً للمزيد من تعزيز قواعد الاتفاقية. إن النمسا يساورها القلق إزاء التقارير الأخيرة عن إمكانية

استخدام الذخائر العنقودية في النزاع في أوكرانيا ويدعو جميع الجهات الفاعلة إلى الامتناع عن استخدام هذه الأسلحة العشوائية.

لقد أصبحت زيادة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي، وهي تشهد ارتفاعاً في أعداد المصابين بين المدنيين والآثار المدمرة التي تخلفها تلك الأسلحة على البنية التحتية والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والتشريد القسري. وينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد جهوده ويستكشف كيفية زيادة فعالية تنفيذ الإطار القانوني القائم. وستستضيف النمسا، في شراكة مع الشبكة الدولية بشأن الأسلحة المتفجرة، حدثاً جانبياً بشأن هذه المسألة الساعة ١:١٥ من بعد ظهر اليوم في غرفة الاجتماعات الأولى، وأنا أدعو جميع الأعضاء إلى المشاركة.

وأخيراً، إن المجال الآخر الذي يثير قلق النمسا هو استخدام ذخائر اليورانيوم المستنفد. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخراً إلى أن الإشعاع وسمّية الفلزات الثقيلة لليورانيوم تتراكم ولها أثر ضار كبير في الأجل الطويل على البيئة والسكان في المناطق الملوثة. وبما أن التقييم العلمي لتلك الآثار لا يبدو نهائياً في هذه المرحلة، تؤيد النمسا مواصلة البحوث في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو ممثل أستراليا ليعرض مشروع القرار المعنون ”منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها“.

السيد كوين (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أولاً أن أحيط علماً بأن هناك صيغة أطول لهذا البيان موجودة على موقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت.

لقد تبيّن أن العام الماضي كان ذا أهمية في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. فقد تحققت نتائج ملموسة، وأحرز تقدم حقيقي. وفي الشهر الماضي، هنا في نيويورك، كما أبرزت العديد من الوفود، فقد وصل المجتمع الدولي إلى مرحلة هامة لبلوغ عدد التصديقات على معاهدة تجارة الأسلحة ٥٠ تصديقاً. وستدخل تلك المعاهدة التاريخية، التي بذلت الدول والمجتمع المدني قصارى جهدها على مر سنوات عديدة جداً لتحقيقها، حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر.

لقد نجح المجتمع الدولي في التفاوض بشأن نص قوي ومتوازن وفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، يجب أن نتذكر أن المعاهدة في نهاية المطاف ليست سوى اتفاق على القيام بشيء ما. وينبغي أن تنفذ بفعالية إذا أريد أن يكون لها تأثير إيجابي على الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. ومن ثم فإن إرساء هيكل وظيفي لمعاهدة تجارة الأسلحة، بما في ذلك أمانة عامة فعالة للمعاهدة، هو خطوة رئيسية على هذا الطريق. وترحب أستراليا ترحيباً حاراً بعرض المكسيك استضافة المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة العام المقبل وتقدر عمل المكسيك الدؤوب حتى الآن في التحضير للمؤتمر. وستعمل أستراليا عن كثب مع المكسيك وغيرها لضمان نجاح المؤتمر الأول للدول الأطراف.

كما أن أستراليا ملتزمة بمساعدة الدول في تنفيذ المعاهدة على الصعيد الوطني. ولذلك الغرض ساهمت أستراليا بمليوني دولار إلى مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة من أجل دعم تنفيذ المعاهدة وبرنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبوصفنا من مقدمي مشروع قرار هذا العام A/C.1.69.L.32/Rev.1 بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، فنحن ندعو جميع الدول إلى دعم المشروع الذي يسعى إلى الاستفادة من الزخم الدولي القوي الآن وراء معاهدة.

وسوف تعرض أستراليا وجمهورية كوريا مشروع قرار يقدم مرة كل سنتين بشأن ”منع أنشطة السمسرة غير المشروعة

ومكافحتها“. ويقر مشروع القرار بالخطر الذي تشكله السمسرة غير المشروعة على السلام والأمن الدوليين. ويعترف أيضاً بأهمية الدول التي تنفذ الأحكام ذات الصلة من الصكوك الرئيسية الأخرى وبأهمية التطورات الأخيرة، بما في ذلك برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة ومعاهدة تجارة الأسلحة وقرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في التصدي لذلك التهديد. وترحب أستراليا مرة أخرى بالتأييد الواسع والرعاية لمشروع القرار الهام هذا.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ما زالت أستراليا ملتزمة كما كانت دائماً بالتنفيذ الفعال لكل من قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) وبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة. ونهنئ السفير تانين، ممثل أفغانستان، على رئاسته الناجحة لاجتماع الدول الخامس الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والذي عقد في حزيران/يونيه. ونحن نتطلع إلى الاجتماع المفتوح العضوية للخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٥، والذي نأمل أن يؤدي إلى وضع وثيقة تكميلية تشتد الحاجة إليها للصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

وإننا نقرّ بنتائج المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، الذي عقد في مابوتو في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتقدّم خطة عمل مابوتو في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٩ أساساً قوياً وطموحاً للدول الأطراف من أجل تكثيف جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها المحددة زمنياً بموجب الاتفاقية.

وبالإضافة إلى ذلك، يسر أستراليا أنها شاركت في الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في الشهر الماضي في سان خوسيه. ونرحب برئاسة كوستاريكا وجهودها الرامية إلى التشديد على الشواغل القوية للدول الأطراف فيما يتعلق بادعاء استخدام الذخائر العنقودية مؤخراً في أنحاء مختلفة من العالم. ومن دواعي سرورنا الشديد أن نبدأ الدور الذي نضطلع به بوصفنا المنسق المشارك الفريق العامل المعني بمساعدة الضحايا، إلى جانب المكسيك.

وقد برهنت اتفاقية الأسلحة التقليدية هذا العام على استمرار أهميتها بوصفها آلية متعددة الأطراف لاستكشاف القضايا الناشئة ذات الصلة بالأسلحة التقليدية المفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونرحب بالاجتماع غير الرسمي للخبراء الذي عقد في أيار/مايو من هذا العام لمناقشة المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل ودعم استمرار هذه المناقشات.

وفي الختام، تظلّ أستراليا ملتزمة بالتصدي للتهديد الذي يمثله انتشار الأسلحة التقليدية. ويجب أن نواصل العمل معاً للحد من أثر هذه الأسلحة، ولا سيما على النساء والأطفال، الأمر الذي يعيق التنمية ويهدد بشكل خطير الاستقرار والأمن، بما في ذلك في منطقتنا. ويجب أن نبرهن باستمرار على أن من الممكن بالفعل إحراز تقدم بشأن مسائل أمنية صعبة. وذلك يتطلب التزاماً بالهدف المشترك من جانب عدد كاف من الدول المقتنعة بأن الوقت قد حان للتغيير وأن هذا التغيير يجب أن يأتي.

السيد هيرّايث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشير إلى أن إسبانيا تؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.13).

في كل عام، يموت ما يزيد عن نصف مليون شخص في جميع أنحاء العالم نتيجة العنف المرتبط بالأسلحة النارية. وبالتالي تشكل الأسلحة التقليدية بمختلف أشكالها بلا شك أعتى أسلحة الدمار الشامل المستخدمة ضد البشر. إن تلك

الأسلحة – ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – تمثل الوسيلة الرئيسية للقتال في النزاعات الحالية. وإن آثار انتشارها والاتجار غير المشروع بها قد تجاوزا بكثير المجال العسكري، وهي تؤثر الآن على أمن الدول واستقرارها، وقبل ذلك كلّه آثارها المروعة على السكان المدنيين بما تسببه بينهم من الضحايا سنوياً أكثر من أي نوع آخر من الأسلحة. ولذلك، نعتقد أن على المجتمع الدولي، ولا سيما اللجنة الأولى، التزاماً بتكريس اهتمام خاص لهذه المسألة بهدف التخفيف من آثارها إلى أقصى حد ممكن والحد منها.

وفي العام الماضي، حدثت عدة تطورات هامة وإيجابية في الميدان. إن اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (القرار ٦٧/٢٣٤ باء) يشكل معلماً بارزاً في مجال الرقابة المسؤولة على تجارة الأسلحة المشروعة. ودخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر المقبل نبأ رائع، مما يدل على ما يمكن أن تحققه المفاوضات المتعددة الأطراف. وتكتسي العملية الحالية لدخول المعاهدة حيز النفاذ أهمية خاصة بالنظر إلى أهميتها في تحديد الخصائص المؤسسية لنظام معاهدة تجارة الأسلحة. وتود إسبانيا أن تشكر المكسيك على تنظيم الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية، التي أحرزت تقدماً كبيراً في تحديد عناصر العملية المفضية إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف. ونتطلع باهتمام كبير إلى الجولة المقبلة من المشاورات غير الرسمية، التي ستعقد في برلين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

إن تحقيق عالمية المعاهدة وتنفيذها هما عنصران ذوا أهمية حاسمة في بلوغ أهدافها وهي: منع الأسلحة التقليدية من أن تُستخدم لتعريض الأمن والاستقرار في الدولة وفي الإقليم للخطر ولانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تتعاون إسبانيا بشكل حاسم في العديد من المبادرات التي توفر التوعية والدعم من أجل تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، على الصعيد الثنائي وبالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية على حد سواء، مثل الاتحاد الأوروبي أو مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي هذا الصدد، تود إسبانيا أن تؤكد أيضاً على أهمية الصكوك الداعمة لتنفيذ المعاهدة، والتي نبرز منها مرفق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة في دعم التعاون في شؤون تحديد الأسلحة وتنفيذ المعاهدة.

ونلاحظ أيضاً أهمية قرار مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣)، الذي يركز في المقام الأول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشاطر إسبانيا العديد من الدول الأخرى الرأي بأن مراقبة الأسلحة النارية ينبغي أن يتم تناولها في الوقت نفسه على مستويين: التنظيم المسؤول للتجارة المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع. لذلك، تعلّق إسبانيا أهمية كبيرة على التطوير والتنفيذ الكاملين لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونتيجة لذلك، نؤيد الصكوك التي أنشئت في إطار برنامج العمل، مثل الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، والمعروف باسم الصك الدولي للتعقب.

وترحّب إسبانيا بانعقاد الاجتماع الثالث للدول المعقود كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل والوثيقة المعتمدة في إطاره. ونتطلع خاصة إلى عقد اجتماع الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٥، الذي سيتيح فرصة كبيرة لإحراز مزيد من التقدم في هذا المجال. ونحن ملتزمون ببروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المعروف ببروتوكول الأسلحة النارية، وهو الصك الوحيد العالمي الملزم قانوناً في مجال الأسلحة النارية.

وأود أن أسلط الضوء على أهمية مسألة كثيراً ما يتم تناولها في إطار هامشي – وهي الحاجة إلى تعزيز مراقبة الاتجار بالذخائر. وهي إحدى المسائل الأساسية التي يجب إدراجها في جوهر برنامج العمل. ولن نحقق هدفنا إلا بالضبط الفعال للذخائر، بالنظر إلى ضخامة عدد الأسلحة النارية المتداولة بالفعل في جميع أنحاء العالم.

وتدعم إسبانيا بقوة جميع التدابير المتفق عليها على الصعُد متعددة الأطراف أو الإقليمية أو دون الإقليمية التي تعزز الثقة المتبادلة والشفافية والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية. ونحن نقدر تقديراً كبيراً اعتماد آليات لتحقيق هذه الغاية، مثل سجل الأسلحة التقليدية وتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، فضلاً عن الصكوك الإقليمية الأخرى.

وفي السنوات الأخيرة، اتخذت خطوات هامة في مجال نزع السلاح للأغراض الإنسانية من خلال اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) واتفاقية الذخائر العنقودية. وإن إسبانيا ملتزمة التزاماً ثابتاً بكل من الاتفاقيتين، بناء على إيماننا بأن الاعتبارات الإنسانية التي حضّت على اعتمادهما ينبغي أن تُغلّب على أي مزايا عسكرية أو اقتصادية أو صناعية تقدمها تلك الأسلحة.

وفي ميدان الألغام المضادة للأفراد، يجب أن نسلّم بالتقدم المحرز في تطوير اتفاقية أوتاوا وإضفاء الطابع العالمي عليها. وقد أدى المؤتمر الاستعراضي لهذه الاتفاقية، الذي عقد مؤخراً في مابوتو، إلى دفع جهودنا قدماً. وتود إسبانيا أن تؤكد مجدداً التزامها بخطة عمل مابوتو، وكذلك بالهدف المتمثل في تحقيق عالمية الاتفاقية. وننوّه أيضاً بمؤتمر جسور بين عالمين، المعقود في ميديلين بكولومبيا في نيسان/أبريل، الذي يركز بصفة خاصة على المسألة الحساسة والهامة دائماً وهي تقديم المساعدة إلى الضحايا.

وتعترض إسبانيا بشدة على استخدام الذخائر العنقودية وتطويرها وإنتاجها وحيازتها وتخزينها. ونعتقد أن اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد مؤخراً في سان خوسيه، كان بلا شك فرصة طيبة وأحسن استغلالها لإحراز تقدم في تحقيق أهداف الاتفاقية، والتي تؤكد إسبانيا من بينها على العالمية.

وبينما ندرك أنه لا يزال أمامنا طريق طويل، ونظراً لطبيعة الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإمكانية الحصول عليها وطابع النزاعات التي تستخدم فيها، فإننا نرحب بالتقدم المحرز الذي أشرت إليه تواً. ومع ذلك، ينبغي لنا مرة أخرى أن نناشد من أجل تجديد الزخم السياسي ومواصلة هذا المسعى، وهو مسؤولية يتقاسمها المجتمع الدولي بأسره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.